تقييم مخاطر التعاقد لقبول العملاء من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت

Risk Assessment of Accepting New Clients From the Point of View of the External Auditors in the State of Kuwait

إعداد

بـدر شـباب الشـمالي

إشراف الدكتور

محـمد مجـيد سلـيم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الدراسات الادارية والمالية العليا

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

2007

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

انا بدر شباب الشمالي افوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات او المؤسسات او الهيئات او الاشخاص عند طلبها .

الاسم : بدر شباب الشمالي

التوقيع :

التاريخ : ٢٠٠٧/٨/٢٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

قسم المحاسبة

تقييم مخاطر التعاقد لقبول العملاء من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت

إعداد

بـدر شباب الشـمالي

إشراف الدكتور

محـمد مجـيد سلـــيم

لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور سليمان عطية	رئيساً	
الأستاذ الدكتور منصور السعايدة	عضواً	
الدكتور محمد مجيد سليم	مشرفاً وعضواً	

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ

2007

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

شكر و تقدير

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله.

الحمد لله الذي من على بنعمة العلم والمعرفة وأعانني على ما بدأت وما سوف أتم.

لا يسعني إلا أن استذكر فقيدنا الغالي فقيد علم المحاسبة في الأردن والوطن العربي المرحوم الأستاذ الدكتور (نعيم دهمش) والذي كان مثالا للعالم المتواضع لتشجيعه اللامحدود لجميع الطلبة وخصوصا نحن الطلبة المغتربين وذلك من خلال نصحه ومشورته وتوجيهاته التي لمسناها منذ اليوم الأول لدخولنا الحرم الجامعي لجامعة عمان العربية للدراسات العليا.

وإذ اقدم جزيل الشكر لأستاذي الفاضل الدكتور محمد مجيد سليم على تفضله بالأشراف على هذا الجهد المتواضع، الذي له الدور الأكبر في إتمامه من خلال توجيهاته ونصائحه وتشجيعه الدائم لي ، وذلك طيلة إعداد هذه الرسالة.

كما اشكر أخي طلال عبد الوهاب السهيل ، وأخي وائل حسين آل ربيعه، وأخي محمد أبو جليل على دعمهم اللامحدود وتشجيعهم ومساندتهم الدائمة لي والتي كان لها الأثر الطيب في نفسي .

ولا يسعني أخيرا إلا أن اشكر لجنة المناقشة الموقرة، الأستاذ الدكتور منصور السعايدة عضواً، والدكتور سليمان عطية رئيساً، وجامعة عمان العربية للدراسات العليا رئيسا ونوابا وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع عرفانا لهم ونكرانا لذاتي

إلى روح والدي رحمه الله

إلى حياة والدتي حفظها الله

الى رفقاء دربي وأنوار طريقي

زوجتي وابنائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

شكر و تقدير ..... د

الإهداء..... هـ

فهرس المحتويات ..... و

قائمة الجداول .....ح

قائمة الملاحق..... ي

الملخص ..... ك

ABSTRACT ..... م

الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... 1

1:1 المقدمة 2

2:1 أهمية الدراسة 3

3:1 مشكلة الدراسة 4

4:1 أهداف الدراسة..... 4

5:1 فرضيات الدراسة 5

6:1 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها 5

7:1 نموذج الدراسة: 6

8:1 التعريفات الإجرائية..... 7

9:1 الدراسات السابقة وأدبيات الموضوع 9

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة : 17

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة..... 18

1:2 تمهيد 19

2:2 واقع مهنة التدقيق في الكويت : 19

3:2 صفات المدقق: 20

4:2 الخصائص الذاتية لمدقق الحسابات: 23

5:2 معايير اختيار مدقق الحسابات:..... 23

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

6:2 واجبات المدقق الخارجي: 25
7:2 مسئوليات المدقق الخارجي: 26
9:2 منفعة خدمة التدقيق: 28
11:2 رقابة الجودة لأعمال التدقيق وارتباطها بتقييم العملاء: 36
الفصل الثالث الطريقة والاجراءات 43
الطريقة والإجراءات 44
1:3 طريقة الدراسة : 44
2:3 مجتمع الدراسة: 44
3:3 عينة الدراسة وطريقة اختيارها 44
4:3 اسلوب جمع البيانات : 45
5:3 أداة الدراسة : 46
6:3 صدق أداة القياس وثباتها: 47
7:3 أسلوب تحليل البيانات المستخدمة: 48
الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات 50
1:4 خصائص عينة الدراسة 51
2:4 تحليل النتائج حسب الفرضيات 55
4:4 اختبار الفرضيات: 66
الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات 71
1:5 النتائج 72
2:5 التوصيات 76
المراجع العلمية 78
اولا : المراجع العربية: 78
ثانيا : المراجع الأجنبية: 81
الملاحق 84

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (3-1)	الاستبيانات الموزعة والمستلمة	56
جدول رقم (3-2)	مقياس ليكرت الخماسي	58
جدول رقم (3-3)	معاملات ثبات الاداة	59
جدول رقم (4-4)	توزيع العينة حسب الجنس	62
جدول رقم (4-5)	توزيع العينة حسب العمر	63
جدول رقم (4-6)	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	64
جدول رقم (4-7)	توزيع العينة حسب الصفة الوظيفية	65
جدول رقم (4-8)	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	66
جدول رقم (4-9)	توزيع العينة حسب عدد العاملين	67
جدول رقم (4-10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاجابات المرتبطة بنشاطات العميل عند القرار بقبول التعاقد	68
جدول رقم (4-11)	لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاجابات المرتبطة بعملية التدقيق عند القرار بقبول التعاقد	71
جدول رقم (4-12)	لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاجابات المرتبطة بمكتب التدقيق عند القرار بقبول التعاقد	73
جدول رقم (4-13)	العوامل الجزئية الخاصة بالفرضية الاولى	75
جدول رقم (4-14)	العوامل الجزئية الخاصة بالفرضية الثانية	76

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-15)	العوامل الجزئية الخاصة بالفرضية الثالثة	77
جدول رقم (4-16)	نتائج اختبار الفرضية الاولى	78
جدول رقم (4-17)	نتائج اختبار الفرضية الثانية	79
جدول رقم (4-18)	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	80
جدول رقم (4-19)	نتائج اختبار الفرضيات تبعا للعوامل الديمغرافية	81

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	الاستبيان	98
الملق رقم (2)	اسماء مكاتب التدقيق لمجتمع الدراسة	103

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

تقييم مخاطر التعاقد لقبول العملاء من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت

إعداد : بدر شباب الشمالي

إشراف : الدكتور محمد مجيد سليم

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي يسترشد بها مدققو الحسابات الخارجيين لتقييم مخاطر التعاقد في دولة الكويت ، وقد قسمت هذه المخاطر إلى ثلاث مجموعات :

1- **عوامل مرتبطة بالعميل والتي تمثل خطر أعمال العميل .**

2- **عوامل مرتبطة بعملية التدقيق والتي تمثل خطر عملية التدقيق .**

3- **عوامل مرتبطة بمكتب التدقيق والتي تمثل خطر مكتب التدقيق .**

ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على نوعين من مصادر جمع المعلومات والبيانات: المصادر الثانوية لتغطية الجانب النظري ، واستخدمت المصادر الأولية في الجانب الميداني وذلك من خلال استبانة، صممت لهذا الغرض، وزعت على (268) مدققاً خارجياً يعملون في عدد من المكاتب العاملة بدولة الكويت وعددها (43) مكتب تدقيق ، وبلغت الاستبانات المستردة (230) استبانة أي بنسبة (88%).

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين بين:

العوامل المرتبطة بالعميل وقرار قبول العميل .

العوامل المرتبطة بعملية التدقيق و قرار قبول العميل.

العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق و قرار قبول العميل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما توصلت الدراسة إلى استنتاجات منها:

1. أن الشركات صغيرة الحجم والتي تمتاز أعمالها بالبساطة وعدم التعقيد تكون مخاطرة التعامل معها أقل.
2. أن التخصص الدقيق يؤدي إلى زيادة مهارة العاملين في المكاتب مما يقلل من المخاطرة.
3. أن العلاقات الشخصية بين العاملين في مكتب التدقيق والعملاء تسهم في تقليل المخاطرة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها:

1. ضرورة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم مخاطر التعاقد وأن يأخذوا بعين الاعتبار العوامل المهمة الواردة في الدراسة .
2. قيام جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بندوات توعية عن مخاطر التعاقد عن طريق إيضاح العوامل المرتبطة بمخاطر التعاقد وإيجاد سبل المعالجة .
3. فهم نظم الرقابة الداخلية للعميل وتعقد أعمال العميل حتى يسهل قرار قبول التعاقد من قبل مدقق الحسابات الخارجي.
4. التطوير المستمر للتأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكاتب التدقيق لمواكبة التطور المستمر في المعايير المحاسبية والتدقيق .
5. تنوع اختصاص مكاتب التدقيق في تدقيق كافة المجالات التدقيقية وذلك لزيادة قدرة المكاتب في التدقيق في جميع مجالات العميل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ABSTRACT

Risk Assessment of Accepting New Clients from the Point of View of the External Auditors in the State of Kuwait

Prepared by : Bader Shabab Al.Shemali

Supervised by: Mohammed Majeed Saleem

The goal of this study is to identify the factors that guided the external
auditors to evaluate contract risks in Kuwait. These factors are divided into three groups:

1- Factors related to the client, which represent the client's risk.

2- Factors related to the auditing process, which represent the audit operation
risk.

3- Factors related to the auditing office, which represent the audit office risk.

To achieve the study goals, two types of sources had been used to collect data, they are: secondary sources for covering the theoretical aspect, and the primary sources used in the field study, through the use of a questionnaire designed for this purpose and distributed to (268) external auditors who work in (43) auditing offices in Kuwait. The number of respondents to the questionnaire was (230)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

which represent (88%) of the total number of the distributed questionnaire.

The study reached the following findings:

There is a relationship that has statistical significance from the point of view of the external audits for:

The factors related to the client and of the client's acceptance decision.

The factors related to the auditing operation and the client's acceptance decision.

The factors related to the auditing office and the client's acceptance decision.

The conclusions of the study are the following points:

1- There is less risk of dealing with small size companies that have simple and noncomplex works.

2- The risk will be minimized due to the accurate specialization.

3- Personal relationships between employers in the auditing office and the clients will minimize the risk.

The recommendations are summarized as follows:

1- Its important for the external auditors to evaluate contract risks and to consider the important factors mentioned in the study.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- Kuwaiti organizations of Auditors should conduct symposiums about contract risks, and explain factors related to the contract risks.

3- Understanding of the internal control system of clients and understanding clients' complex could facilitate the decision of contract acceptance by the external auditor.

4- The continues development of the scientific and vocational qualifications of the auditors to improve the auditors' understanding of Auditing Standards.

5- The variation in specialization types of each auditing office to increase office's ability in auditing all clients' business.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1:1 المقدمة

2:1 أهمية الدراسة

3:1 مشكلة الدراسة

4:1 عناصر مشكلة الدراسة

5:1 اهداف الدراسة

6:1 فرضيات الدراسة

7:1 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

8:1 نموذج الدراسة

9:1 الدراسات السابقة وأدبيات الموضوع

- الدراسات العربية

- **الدراسات الأجنبية**
- **ما يميز هذه الدراسة**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول

1:1 المقدمة

إن التنافس الكبير الذي يُلقي بظلاله على اقتصاديات العالم، ويشكك في إمكانية بقاء الكثير من الشركات الكبيرة منها أو الصغيرة، قد أدى إلى زيادة الضغوط على المدقق الخارجي للتأثير على رأيه حول عدالة البيانات المالية، وبالتالي زيادة المخاطر التي تتعرض لها مكاتب التدقيق جراء القيام بأعمالها.

لقد أظهرت الدراسات ارتفاع عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد شركات التدقيق مما زاد من أعبائها ومصاريفها المالية، التي تنفق على الدعـاوي القانونـية والتي تجاوزت أحيانا 12 % من إجمالي إيرادات هذه الشركات، مما نتج عنه إفلاس عدد كبير منها مثل (شركةLaventhol & Horworth وشركة Arthur Anderson) واللتان كانتا في عداد اكبر سبع شركات تدقيق في أمريكا (Shu,2000) .

من هنا تحققت فجوة التوقعات التي اتسعت بين مستخدمي القوائم المالية والمدقق الخارجي، والتي هي عبارة عن الاختلاف بين ما يعتبره مستخدمو القوائم المالية من واجبات ومسؤوليات المدقق الخارجي، وما يعتبره المدقق الخارجي فعليا من مسئولياته، أما فيما يتعلق بتقييم مخاطر التدقيق بالنسبة لمكاتب التدقيق فان اتساع فجوة التوقعات أدى إلى مزيد من خوف هذه المكاتب من مخاطر المقاضاة الناجمة بشكل أساسي عن تلاعب إدارة العميل بالقوائم المالية، وبالتالي توسع المدققين بأعمال التدقيق، الأمر الذي نتج عنه انخفاض أرباح هذه المكاتب، وللتقليل من أثر ذلك فإن مكاتب التدقيق تلجأ إلى ما يسمى بتقييم المخاطر المتعلقة بالعملاء، والتي يمكن تحديدها قبل الموافقة على التدقيق سواء أكان ذلك بالنسبة للعملاء الجدد أم الحاليين، وبالتالي تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها المدقق (Pratt & Stice, 1994).

والجدير بالذكر أن المعايير الدولية لتدقيق الحسابات مطبقة في الكويت ومن بينها المعيار (220) والمعنون برقابة الجودة لأعمال التدقيق، إذ طرح هذا المعيار أهداف سياسات رقابة الجودة في مكتب التدقيق والتي من بينها قبول العملاء والحفاظ عليهم، حيث ينص على ما يلي:"يجب على المؤسسة إجراء تقييم للعملاء المحتملين ومراجعة علاقتها مع العملاء الحاليين بصفة مستمرة، كما يجب على المؤسسة عند اتخاذ قرار قبول أو إبقاء العلاقة مع العميل، أن تأخذ بعين الاعتبار استقلالية المؤسسة وقابليتها لخدمة العميل بشكل ملائم والأمانة التي تتمتع بها إدارة العميل" ، كما أن المعيار الدولي رقم (400)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعنون "تقدير المخاطر والرقابة الداخلية" ينص على "أن على المدقق الحصول على الفهم الكافي لكلٍ من النظام المحاسبي والرقابة الداخلية ومخاطر التدقيق ومكوناتها التي تشمل كل من مخاطر الملازمة، ومخاطر المراقبة ومخاطر الاكتشاف، وبالتالي تحديد العناصر المهمة لتقييم العملاء" (Fenwick &Jacobs ,1991).

لقد أسهم التنافس الكبير بين مكاتب التدقيق للوصول إلى العملاء المستهدفين وتقديم الخدمات إليهم، في زيادة درجة المخاطر التي قد تواجهها هذه المكاتب عند اختيار عملائها (عبابنة،2003)، كما يمكن اعتبار قرار قبول العميل خطوة أولى لاحتواء الأخطار المرتبطة في:

- خطر أعمال العميل.
- خطر أعمال التدقيق.
- خطر أعمال مكتب التدقيق.

ولقد حددت معايير التدقيق الدولية الإجراءات اللازمة لاتخاذ قرار قبول العميل، ولكنها لم تعط إرشادات واضحة عن الكيفية الفعلية لاتخاذ هذا القرار ، لذلك فان هذه الدراسة ستحاول التعرف على الكيفية الفعلية لاتخاذ قرار قبول العملاء من قبل مدققي الحسابات العاملين في دولة الكويت .

2:1 أهمية الدراسة

لقد تطرقت العديد من الدراسات إلى: العوامل والإجراءات التي تلجأ إليها الشركات في تقييم مخاطر التكليف للعملاء من قبل المدققين الخارجيين، وما هي الطرق المستخدمة للتكيف مع هذه المخاطر والتي تساهم في زيادة الالتزام بتقييم مخاطر التكليف من قبل المدقق الخارجي مثل دراسة العبابنة (2003)، غير أن الدراسات التي تطرقت للجانب المتعلق بالأساليب والإجراءات التي يتبعها مكتب التدقيق أو المدقق قبل الموافقة على قبول العملاء أو الاستمرار مع العملاء الحاليين والتي تتطلبها معايير التدقيق الدولية لا تزال قليلة! لذلك فإن أهمية الدراسة تنبع من كونها:

- توضح مخاطر التعاقد بهدف التقليل من النتائج السلبية التي قد تؤثر على السمعة المهنية لمكتب التدقيق والتي قد تتسبب في خسائر مادية أيضا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تفيد منها مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت في مجال قبول التعاقد مع العملاء، بالإضافة إلى جميع المراجعين والمحسابين الكويتيين وسوق الأرواق المالية الكويتي ووزارة التجارة والشركات العاملة في مختلف القطاعات والمستثمرون.
- تدعم الدراسات والبحوث التطبيقية في هذا الجانب لتلافي النقص في بيئة التدقيق الكويتية.

3:1 مشكلة الدراسة

يعتبر تقييم العملاء قبل الموافقة عليهم أو الاستمرار معهم خط الدفاع الأول بالنسبة لمكاتب التدقيق من أجل احتواء المخاطر وتقليلها التي قد تتعرض لها هذه المكاتب أثناء عملها.

ولذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو تقييم مخاطر التعاقد لقبول العملاء من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت.

عناصر مشكلة الدراسة

يمكن تحقيق هدف الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل يأخذ المدقق الخارجي بالعوامل المرتبطة بالعميل بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار قبول التعاقد؟
- هل يأخذ المدقق الخارجي بالعوامل المرتبطة بأعمال التدقيق بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار قبول التعاقد؟
- هل يأخذ المدقق الخارجي بالعوامل المرتبطة بمكتب التدقيق بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار قبول التعاقد؟

4:1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قياس :

1. العوامل المستخدمة في تقييم مخاطر التعاقد للعملاء من قبل المدقق الخارجي .
2. الطرق المستخدمة لفهم مخاطر التعاقد من قبل المدقق الخارجي .
3. الطرق التي تساعد على زيادة الالتزام بتقييم مخاطر التعاقد من وجهة نظر المدقق الخارجي .
4. العوائق التي تحد من قيام المدققين الخارجيين من تقييم مخاطر التعاقد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5:1 فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة الفرضيات الرئيسة التالية :

الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالعميل وقرار قبول العملاء من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بأعمال التدقيق وقرار قبول العملاء من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق وقرار قبول العملاء من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

6:1 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

سيتم استخدام نموذج الدراسة الموجود في صفحة 8 والذي يحتوي على متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.

المتغيرات المستقلة

1- العوامل المتعلقة بالعميل : وتقاس من خلال نزاهة الإدارة وقوة المركز المالي للعميل وحجم الشركة وتعقيد أعمال العميل والرقابة الداخلية.

2- العوامل المتعلقة بعملية التدقيق : وتقاس من خلال العلاقة الشخصية وملاءمة توقيت التعاقد وتوقيت إعداد القوائم المالية وأتعاب التدقيق ونطاق وإجراءات التدقيق .

3- العوامل المتعلقة بمكتب التدقيق : وتقاس من خلال التأهيل العلمي والمهني لمكتب التدقيق والتخصص وحجم المكتب والخدمات الإضافية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير التابع

قرار قبول العميل ويقاس من خلال إمكانية تقييم مخاطر التعاقد لقبول العملاء من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت ويعتمد ذلك على نتائج الفرضيات التي تم صياغتها لمعالجة كل عامل مستقل.

وسيتم بحث هذا النموذج بالتفصيل في الجانب النظري في الدراسة.

7:1 نموذج الدراسة:

سيستخدم في هذه الدراسة النموذج أدناه للتعرف على العوامل المؤثرة في قرار المدقق :

متغيرات مستقلة **متغير تابع**

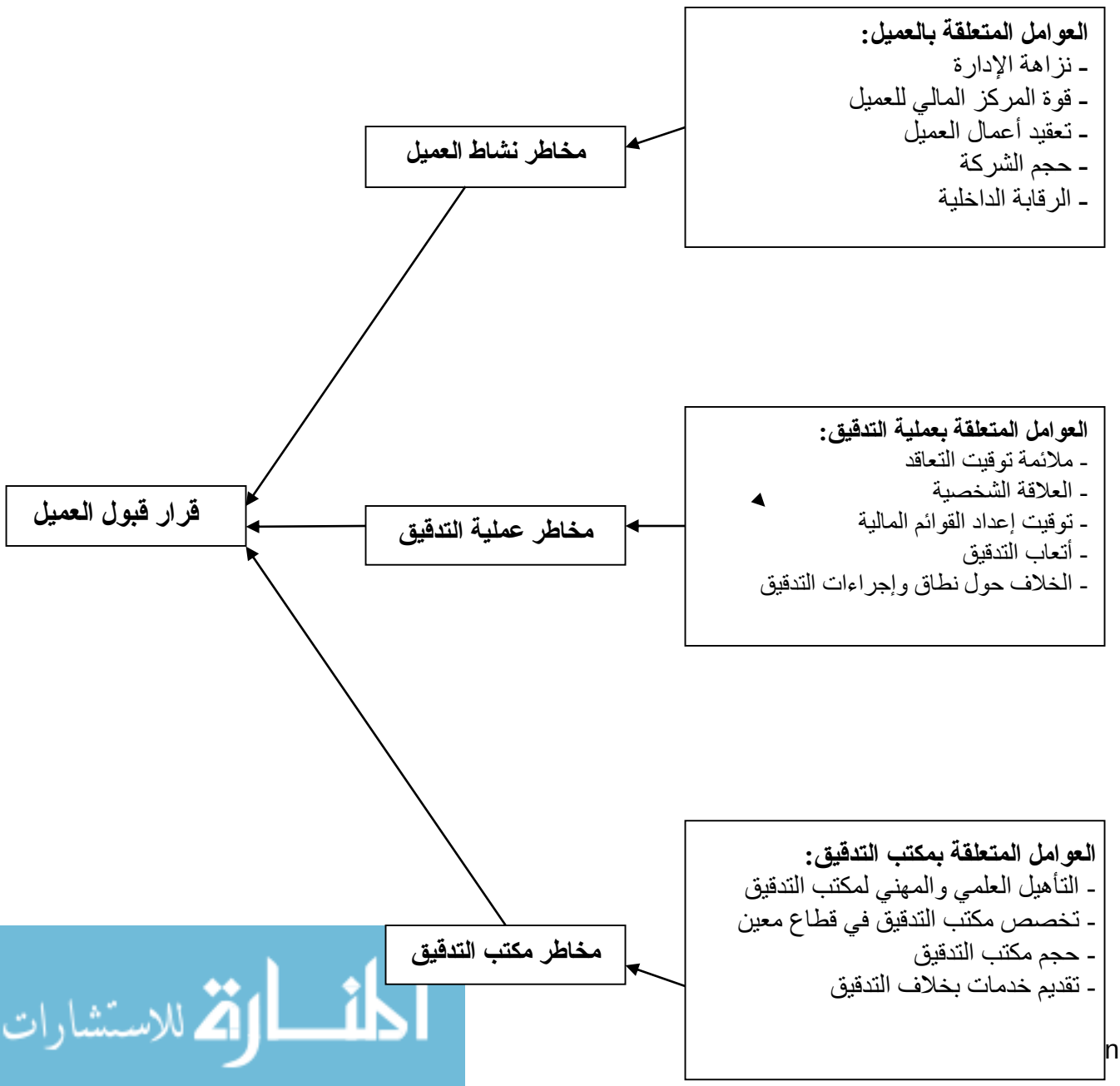

المنارة للاستشارات
naraa.com

8:1 التعريفات الإجرائية

الـــمدقـــق : المدقق هو الشخص الذي يقوم بعملية التدقيق وفقاً لشروطٍ قانونية، يجب على من يزاول هذه المهنة أن يتمتع بها، وتختلف هذه الشروط من بلد إلى أخر حسب التشريع القائم في هذه البلدان .

كما عرفه البعض بأنه المحاســب المصرــح له أو المنشــاة المحاســبية التي تؤدي التدقيق في الوحدات التجارية أو الوحدات غير التجارية (Arens, et.al.2005.p15).

وعليه، يجب على المدقق الالتزام بقواعد السـلوك المهني للمحاسـبين القانونيين الصادر من الاتحاد الدولي للمحاسـبين وهذه المبادئ والقواعد هي (الأمانة و الاسـتقلالية والموضـوعية والكفاية والعناية المهنية والسرية والســـلوك المهني والمعايير التقنية) يجب على المدقق كذلك تخطيط عملية التدقيق بطريقة تتضـــمن الحذر المهني (حول الثقة في الإدارة) أي إجراء تقييم انتقادي لمدى صحة أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وبناء على ذلـك فـإنـه يجـب عنـد التخطيط وتأدية إجراءاته وتقييم النتائج وتقديم التقرير الأخذ بالاعتبار المخاطر الناتجة عن الغش والخطأ.

وسـيتم في هذه الدراسـة اعتماد التعريف الذي جاء فيه (طلبه ،2001)، كونه ينطبق على عينة الدراسـة، والذي يقول بأن المدقق هو شـخص مؤهل ومدرب ومستقل ومحايد ومسؤول عن إبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية لمنشاة العميل (طلبه،2001،ص13).

التدقيق: تعرف عملية التدقيق الخارجية، بأنها عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضـــوعي للأدلة الخاصـــة بتأكيدات العميل بشـــأن نتائج الأحداث والتصرـفات الاقتصـــادية، لتحديد مدى تماشي هذه التأكيدات مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية أصحاب المصلحة في المشروع (AAA, 1971) .

وعرفهـا البعض بـأنها عملية جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا، والتقريرعن ذلك ، ويجب أداء التدقيق بوساطة شخص ذي كفاية ومستقل (Arens, 2003.p4).

وعرف التـدقيق أيضـــا بـأنـه تلـك العمليـة المنظمـة التي تؤدى عن طريق مـدقق مؤهـل وحيـادي Competent and Independent

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتحقق من صـــحـة معلومات ومزاعم قابله للتحقق منها، تتعلق بأنشـــطة وأحداث مالية ومطابقة نتائجها الاقتصـــادية مع معايير محاســـبية مقرره Established Accounting Standards عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات التدقيق Audit Evidence (إقرارات، مصـادقات، ملاحظات، استفسارات، فحص) مع التقرير عن نتائج تلك العملية، للإطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها (لطفي،2005، ص2) .

كما يعرف التدقيق الخارجي بأنه الفحص الانتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المنشأة ومستنداتها، بوساطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاباً تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معينة(جمعة،2005) وهذا التعريف هو الذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة .

المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط العميل: وتتعلق مخاطر نشاط العميل بربحية واستمرارية العميل لذلك فإن العوامل تشمل سيولة العميل والمشاكل المتعلقة بها، بالإضافة إلى المنافسة في الصناعة، إذ أن هذا النوع من المخاطر لم يتم الإعلان عنه بشكل رسمي في المعايير المهنية.

وقد أشار (Johnstone,2001). إلى أنها المخاطر المتعلقة بتدهور وضع العميل الاقتصادي في المدى القريب أو البعيد كانخفاض السيولة أو الربحية والتي تؤثر على استمرارية أعماله.

المخاطر المرتبطة بطبيعة عملية التدقيق: وهي المخاطر المتعلقة بقيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري، كمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة. (AICPA,1983) فقد تم التطرق لها بالتفصيل في المعيار الدولي رقم (400) المتعلق بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية، كذلك في المعيار رقم (SAS N, 47) والمتعلق بمخاطر التدقيق والأهمية النسبية.

المخاطر المتعلقة بطبيعة مكتب التدقيق: هي المخاطر المتعلقة بالتكاليف المترتبة على رفع دعاوى لمقاضاة مكتب التدقيق وذلك بسبب فشل التدقيق، بالإضافة إلى ذلك التكاليف الأخرى الناجمة عن فشل التدقيق سواء أتمّ رفع دعوى أم لم يتم كعدم تحصيل أتعاب التدقيق، والتأثير سلباً على السمعة المهنية لمكتب التدقيق (Colbert & Luehlfing, 1996).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9:1 الدراسات السابقة وأدبيات الموضوع

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتتناول المفاهيم التي تبحث فيها هذه الدراسة ومنها ما يلي :

الدراسات العربية

دراسة القرم (1994) بعنوان: (تقييم آثار مخاطر التدقيق على مدققي الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية)

هدفت هذه الدراسة إلى استقراء مدى قدرة مدققي الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية على إدراك وتقييم مخاطر التدقيق، والتي يقصد بها في هذه الدراسة احتمال إبداء المدقق رأيا مهنيا لا يعبر عن المستوى الحقيقي لمدى عدالة البيانات المالية وسلامتها.

كذلك تضمنت الدراسة قياس العلاقة المفترضة بين قدرة المدقق على تقييم المخاطر المدركة في البيانات المالية قيد التدقيق كمتغير تابع، وبين كل من قدرته على تشخيص الأخطاء المحاسبية وبيئة عمله، ومستوى تعاون مكتبه مع المكاتب الأخرى كمتغيرات مستقلة.

قام الباحث بأخذ عينة عشوائية من مدققي مكاتب التدقيق في المملكة الأردنية الهاشمية بلغت (74) مدققا، قاموا بتعبئة استبانه تحتوي على عدد من الاختبارات والأسئلة.

وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع وبين القدرة على تشخيص الأخطاء المحاسبية، وأظهرت أيضا أنه لا وجود لمثل هذه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين الآخرين.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين قدرة المدقق على تقييم المخاطر في البيانات المالية حيث تم الإفادة منها لأغراض الدراسة الحالية في بيان مقدرة مدقق الحسابات في دولة الكويت على اكتشاف الأخطاء المحاسبية للعملاء.

دراسة العمودي (2001) بعنوان: (دور المدقق الخارجي في تقييم القدرة على الاستمرارية في الشركات المساهمة اليمنية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة المدقق الخارجي في اليمن على اكتشاف مؤشرات عدم قدرة الشركات المساهمة اليمنية على الاستمرار في نشاطها وكذلك دراسة ما يقوم به المدقق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من إجراءات في حالة الشك حول قدرة الشركة على الاستمرار في وجودها، ومدى قيام الشركات بالإفصاح عن مشاكل تتعلق بالاستمرارية وفقا لمعايير التدقيق الدولية.

قام الباحث بإعداد استبانه وزعت على (90) مدقق حسابات يحق لهم تدقيق حسابات الشركات المساهمة من مختلف القطاعات.

وقد دلت النتائج على مقدرة المدقق الخارجي في اليمن من ملاحظة مؤشرات عدم قدرة الشركة على الاستمرارية، وكذلك التزام المدقق بالإجراءات التي تتطلبها معايير التدقيق الدولية.

تم الإفادة من هذه الدراسة، في بيان قدرة ومدى التزام المدقق الخارجي بتطبيق المعايير الدولية في الإفصاح عن مشاكل الشركات، والأخطار التي قد تنجم عن ذلك.

دراسة عبابنة (2003) بعنوان: (تقييم مدققي الحسابات في الأردن لمخاطر التكليف للعملاء)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية العوامل المستخدمة في تقييم مخاطر التكليف للعملاء من قبل المدققين الخارجيين، والطرق المستخدمة للتكيف مع مخاطر التكليف الطرق التي تساعد على زيادة الالتزام بتقييم مخاطر التكليف من قبل المدقق الخارجي، والتعرف على العوائق التي تحد من قيام المدقق الخارجي من تقييم مخاطر التكليف.

وقد قام الباحث بإعداد استبانه وزعت على (123) مدقق حسابات خارجي مرخص، وخلصت الدراسة إلى أن العوامل المستخدمة التي يسترشد بها لتقييم مخاطر التكليف ذات أهمية من قبل المدقق الخارجي، وأن أكثر مخاطر التكليف أهمية هي المتعلقة بعملية التدقيق، كما توصلت إلى أنه توجد فروقات في الأهمية لكل من العمر والخبرة والشهادة المهنية لمخاطر التكليف.

تم الإفادة من هذه الدراسة، في التعرف على المخاطر المتعلقة بعملية التدقيق، من حيث ملاءمة توقيت عملية التدقيق، وإعداد القوائم المالية، وهو ما تم دراسته بالفرضية الثانية من هذه الدراسة.

دراسة الرحيلي والقريري (2004) بعنوان: (دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الحتمية لأغراض تخطيط عملية التدقيق)

لقد تمت هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية وشملت عينة مكونة من (119) مدقق حسابات وهدفت إلى دراسة بعض عوامل الخطر الحتمي وتم أخذ خمسة وثلاثين عاملا من العوامل موزعة على أربع مجموعات هي: إدارة العميل وصناعة العميل وعملية التدقيق والمدقق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت الدراسة إلى أن المدققين في السعودية يقيمون الخطر الحتمي عند المستوى المناسب باستثناء عاملين هما: العميل، والقوانين المؤثرة في صناعة العميل، حيث جاء تأثيرهم سلبيا.

تم الإفادة من هذه الدراسة، في تحديد مستوى الخطر الذي يحيط بعملية التدقيق من خلال النتائج التي توصلت إليها، حيث قسمت هذه العوامل إلى إلى أربع مجموعات.

الدراسات الأجنبية

دراسة Ayers & Steven (1998) بعنوان: (أثر الاختلافات المحتملة بين شركاء التدقيق المختصين باتخاذ قرار التكليف والشركاء الآخرين وتأثير ذلك على قرارهم بقبول العملاء).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء مجموعتين من المدققين، إحداهما تتكون من شركاء التدقيق الذين يقومون باتخاذ قرار قبول العملاء، والأخرى من شركاء التدقيق الذين يقومون بتنفيذ التعاقد، حيث أن الاستطلاع يتعلق بمدى تحفظ كل من المجموعتين فيما يتعلق بقرار قبول العملاء، كذلك العوامل التي من المتوقع أن تؤثر على قرار قبول العملاء، بالإضافة إلى مدى تأثير هذه العوامل على مثل هذا القرار.

وشملت عينة الدراسة (216) مدققاً في اكبر ست شركات تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم استخدام البريد الإلكتروني لإرسال استبانه تتكون من عدة أسئلة للإجابة عن حالة افتراضية.

وجد الباحثان أن شركاء التدقيق الذين يقومون باتخاذ قرار قبول العملاء، هم أكثر تحفظا من المجموعة الأخرى، وينجم ذلك عن نظرتهم للعوامل التي تؤثر على الوضع المالي للعميل بشكل أكثر تحفظا، كما أن توفر الخبرة لدى شركاء التدقيق في هذه المجموعة يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المجموعتين، فضلاً عن مدى استقامة إدارة العميل.

حيث تم الإفادة من هذه الدراسة، في أنها بيّنت أن أهم عوامل قرار قبول التعاقد مع العملاء هو مدى استقامة إدارة العميل.

دراسة Houston. et.al, (1999) بعنوان: (نموذج مخاطر التدقيق والقرارات المتعلقة بكل من مخاطر الأعمال وتخطيط التدقيق).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الظروف التي يستطيع المدقق من خلالها الاعتماد على نموذج خاص لتحديد مخاطر التدقيق وتحديد الجهد الذي يجب أن يبذل في التدقيق فضلاً عن أتعاب التدقيق.

إن نموذج مخاطر التدقيق المعتمد في المعايير المهنية سواء أكانت المعايير أمريكية أم دولية والتي تكشف مخاطر التعاقد بقبول العملاء، وبخاصة عند إبداء المدقق رأياً غير مناسب نتيجة لبيانات مالية خاطئة قد تهدد المدقق لعدم مطابقتها للمعايير المتبعة في التدقيق، فتؤثر على السمعة المهنية لمكتب التدقيق نتيجة الدعاوى القضائية للعملاء لتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء ذلك.

قام الباحث بأخذ عينة مكونة من (34) مدققاً في اكبر خمس شركات تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم توزيع حالتين افتراضيتين على العينة تحتوي إحداهما على وجود تلاعب والأخرى على خطأ غير مقصود الأمر الذي جعل البيانات المالية خاطئة وبشكل جوهري.

وخلصت النتائج إلى انه عند وجود احتماليه عاليه من التلاعب فان المخاطر المرتبطة بأعمال المدقق هي الأقدر على تفسير سلوك المدقق بالنسبة للجهد، حيث يتم تحميل أتعاب التدقيق علاوة تعويض عن هذه المخاطر التي يكون فيها نموذج مخاطر التدقيق المتبع في أدلة التدقيق عاجزاً عن إعطاء نتائج مشابهة للواقع العملي .

تمت الإفادة من هذه الدراسة، في مجال المخاطر المتعلقة بأعمال المدقق ومدى مطابقتها للمعايير المحاسبية الدولية وللنماذج المعتمدة في تقييم مخاطر التدقيق.

دراسة Cohen & Hanno, (2000) بعنوان: (اعتبارات المدقق للرقابة الإدارية والجهات المسيطرة في الشركة في كل من التخطيط الأولي والقرارات الناشئة عن التخطيط) .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الرقابة الإدارية والجهات المسيطرة في الشركة وكل من التخطيط التمهيدي لعملية التدقيق المتعلقة بتقييم مخاطر التدقيق وقبول العملاء والتخطيط لعملية التدقيق المتعلقة بمدى توقيت الفحوص الجوهرية وإجرائها، حيث إن الجهات المسيطرة في هذه الدراسة عبارة عن مجلس الإدارة ولجان التدقيق التي تقوم بعملية الإشراف لضمان صحة التقارير المالية.

قام الباحثان بأخذ عينة مكونة من (69) مدققا في اكبر خمس شركات تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم توزيع حالة افتراضية لعميل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تختلف فيه العوامل المتعلقة بالرقابة الإدارية والجهات المسيطرة ، الأمر الذي يؤثر على قوتها ، وتم تقسيم عينة الدراسة إلى فئتين حسب الخبرة ، حيث قامت الفئة الأكثر خبرة بالقيام بالتخطيط التمهيدي المتعلق بقرار قبول العميل ، بينما الفئة الثانية الأقل خبرة قامت بتخطيط عملية التدقيق فيما يتعلق بمدى توقيت إجراء الفحوص الجوهرية .

إن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة هي أن الرقابة الإدارية والجهات المسيطرة في الإدارة تؤثر على عملية التخطيط لعملية التدقيق سواء أكانت متعلقة بقرار قبول العملاء أم مدى توقيت إجراء الفحوص الجوهرية .

تمت الإفادة من هذه الدراسة، في مجال تأثير عملية التخطيط المتعلقة في مدى ملاءمة توثيق إجراءات عملية التدقيق لاتخاذ قرار قبول العملاء.

دراسة Johnston (2000) بعنوان: (التأثير المتجانس والتكيف لمخاطر التدقيق على قرار قبول العميل أو رفضه) .هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسلوب الذي يستخدمه المدققون لتقييم العميل المحتمل لاتخاذ قرار الموافقة على قبوله أو رفضه ، حيث تم تطوير نموذج لتقييم المخاطر التي يمكن معرفتها قبل قبول العميل، وكذلك تحديد الطرق المستخدمة للتكيف مع هذه المخاطر بحيث تصبح هذه المخاطر ذات مستوى مقبول للمدقق الخارجي .

كما سعت الدراسة إلى تحديد أهم عناصر التعاقد من وجهة نظر المدققين المخولين باتخاذ قرار قبول العملاء الجدد التي قام بذكرها بيان التحذير بمخاطر التدقيق الصادر عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين لعام (1995)، وتنقسم إلى ثلاث مجموعات وتشمل مخاطر متعلقة بالأعمال التي يقوم بها العميل ، ومخاطر متعلقة بأعمال المدقق والتي تؤدي إلى انخفاض أرباح المدقق أو الخسارة نتيجة لقبوله التعاقد ، ومخاطر التدقيق الناتجة عن إبداء المدقق لرأي غير صحيح .

قامت الباحثة بأخذ عينة مكونة من (137) مدققاً من اكبر خمس شركات تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث قامت بتوزيع حالتين دراسيتين على كل مدقق تتراوح خطورتها بين درجه عالية جدا ودرجة منخفضة جدا ، ويقوم كل مدقق بإبداء رأيه حول قراره في قبول تدقيق هذه الشركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو رفضها. وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين المخاطر المتعلقة بأعمال العميل والمخاطر المتعلقة بالتدقيق حسب النموذج المفترض، وكذلك دلت على اهتمام المدققين باستقامة إدارة العميل في تحديد المخاطر ولكن بدرجات متفاوتة، بالإضافة إلى ذلك فان المدققين لا يقومون بالتكيف مع هذه المخاطر عن طريق زيادة أتعاب التدقيق ، نظرا للتنافس الشديد والحاد بين مكاتب التدقيق ، وبالتالي عدم الموافقة على التعاقد مع هؤلاء العملاء.

تمت الإفادة من هذه الدراسة، في التعرف على المخاطر المتعلقة بأعمال العميل، من حيث نزاهة الإدارة إضافة إلى المخاطر المتعلقة بعملية التدقيق من حيث أتعاب التدقيق.

دراسة: Johnston (2001) بعنوان: (المخاطر والخبرة واتخاذ قرار قبول العملاء)

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد إجراءات متفق عليها من قبل المدققين لتقييم العميل المحتمل حيث أن معايير التدقيق لم توضح الإجراءات التي يجب أن يتبعها المدقق لتحقيق ذلك كما هو الحال بالنسبة للمعايير الأخرى .

قامت الباحثة بأخذ عينة مكونة من (130) مدققاً من شركات التدقيق الخمس الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية، للإجابة عن استبانه تحتوي على العناصر المكونة للمخاطر المتعلقة بأعمال العميل، ومخاطر التدقيق، والمخاطر المتعلقة بأعمال المدقق ، حيث تم تقسيم العينة إلى مجموعتين على أساس خبرة شريك التدقيق، حيث يقوم شريك التدقيق بإعادة ترتيب هذه المخاطر من حيث الأهمية، ومن ثم إضافة أي عناصر أخرى يعتقد بأن لها تأثير على قرار قبول العميل المحتمل .

وخلصت الدراسة إلى أن عناصر مخاطر العميل المتعلقة بالخطأ لها تأثير قليل على الجهد المبذول في التعاقد، بينما عناصر مخاطر العميل المتعلقة بالتلاعب ليس لها أي تأثير على هذا الجهد، حيث أن عناصر مخاطر العميل تؤثر في مرحلة التخطيط للتدقيق على اختيار الخبرات المناسبة، وكذلك على سياسة جمع أدلة التدقيق ، ولكن دون تأثير يذكر على ساعات العمل ، بالإضافة إلى أن أتعاب التدقيق أعلى بالنسبة للعملاء الأكثر خطورة نتيجة تحميلهم لعلاوة إضافية.

تمت الإفادة من هذه الدراسة، في التعرف على مخاطر العميل المتعلقة بالتلاعب والأخطاء وتأثرها على عملية جمع المعلومات أثناء التخطيط لعملية التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (2001) Beauleu بعنوان: (أثر استقامة العملاء الجدد على تحديد كل من المخاطر وأدلة الإثبات وأتعاب التدقيق)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المخاطر المرتبطة بالعملاء الجدد، عن طريق تقييم استقامة إدارة العميل بسبب ارتباط الاستقامة بشكل مباشر بمخاطر الغش والتلاعب وكذلك مصداقية مصدر المعلومات .

فقد قام الباحث بإعداد استبانه تحتوي على (22) معلومة حول المدير العام للعميل المفترض، وعن طريق هذه المعلومات يتم الحكم على انخفاض الاستقامة لدى المدير أو ارتفاعها، حيث أن الباحث يفترض وجود ارتباط سلبي بين الاستقامة وكل من مخاطر التدقيق وأدلة التدقيق وأتعاب التدقيق .

وخلصت الدراسة إلى صحة فرضية الدراسة حول وجود ارتباط سلبي بين استقامة المدير العام والمخاطر المتعلقة بأعمال العميل والمتمثلة بمخاطر الغش والتلاعب ومصداقية المصدر والمتمثلة بمخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة، وكذلك تبين أن هناك ارتباطاً ايجابياً بين هذه المخاطر وكل من أدلة التدقيق وأتعاب التدقيق .

تمت الإفادة من هذه الدراسة، في تقييم المخاطر المتعلقة بالعملاء الجدد ومدى ارتباط استقامة إدارة العميل في مخاطر الغش والتلاعب.

دراسة (2002) Gendron بعنوان: (اثر المكونات التنظيمية لمكاتب التدقيق على قرار المدقق بشأن قبول العميل) .

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر المكونات التنظيمية لمكاتب التدقيق على قرارات المدقق بشأن قبول العميل في ظل تأثيرات المنهج المهني والمنهج التجاري .

قام الباحث بإجراء الدراسة على ثلاث شركات تدقيق من الخمس الكبار في كندا. وخلصت الدراسة إلى أن مكاتب التدقيق تدير مرحلة صنع القرار للمدققين عن طريق المكونات التنظيمية الرسمية التي تنعكس بشكل أكبر في أحد المنهجين: المنهج المهني أو المنهج التجاري. وان مكاتب التدقيق نتخذ قرار القبول بما يتفق مع المنهج المهني أو التجاري الذي تفضله المكونات التنظيمية لمكتب التدقيق.

تمت الإفادة من هذه الدراسة، فيما يتعلق بتأثير التنظيم الداخلي لمكاتب التدقيق على قرار قبول المدقق للعملاء.

دراسة (2002) Bell, et. al بعنوان: (أثر مساعدة القرارات الآلية على قرار المدقق لقبول العميل والتقييم المستمر للخطر) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحققت هذه الدراسة الكيفية التي تم فيها تنفيذ وتطوير مشروع خاص بشركة تدقيق (KPMG) الأمريكية والمسمى (Krisk) والذي يهدف إلى إيجاد آلية تساعد المدقق على اتخاذ قرار القبول أو الاستمرار به، لذلك يقوم البرنامج على إيجاد تكنولوجيا تعمل على تحديد المخاطر المتعلقة بأعمال المدقق (Auditor Business Risk). وقد قسمت الدراسة القرارات الآلية إلى سبع مجموعات:

معلومات عن وحدة العميل، ومعلومات مرتبطة بالعقد، ومعلومات عن الطرف الثالث، ومعلومات كمية، ومعلومات وصفية، ومعلومات مرتبطة بتنظيم وحدة العميل، ومعلومات مرتبطة بالتقارير المالية ونتائج التدقيق.

واستخدم Bell, et,al. في هذه الدراسة برنامجاً إلكترونياً لتقييم الخطر المستمر والمكون من خمس مراحل هي: إعداد ملف للعميل، وتقييم عوامل الخطر، وتحديد قيم الخطر باستخدام أسلوب التقييم الرياضي، وعملية التصديق، واتخاذ القرار بالقبول أو الرفض للعميل.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة التي أقيمت في أمريكا تم تشكيل فريق مكون من (12) مدققاً يقومون بعملية اتخاذ القرار بقبول العملاء أو عدم قبولهم في شركة التدقيق وتمت الاستعانة كذلك بعدد من خبراء المحاسبة والتدقيق في شركات التدقيق وكذلك على عدد من مدققين يقومون بتصميم نظام لإدارة المخاطر في شركة تدقيق أخرى، بالإضافة إلى خبير خارجي بعلم الرياضيات

ولقد عمل الفريق على تحقيق أهدافه عن طريق القيام بتحسين عمليات اتخاذ القرارات السابقة لقبول العملاء واستمرارهم عن طريق حوسبة البيانات المجمعة والتي تخص هذه القرارات وكذلك حساب درجة المخاطرة المرجحة لكل عميل ، ومن ثم إنشاء قاعدة بيانات لإدارة مخاطر التعاقد أو الارتباط .

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد طريقة تساعد المدقق على اتخاذ قرار قبول العملاء من خلال برنامج قادر على تحديد المخاطر المتعلقة بأعمال المدقق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

1- **أنها توضح الجوانب المتعلقة بمخاطر التعاقد مع العملاء من وجهة نظر مدققي الحسابات والآثار المترتبة على ذلك .**

2- **أنها تتناول جانبا مهماً من أعمال مدققي الحسابات في دولة الكويت وهو التدقيق الخارجي للعملاء .**

3- **أنها تبين الأخطار التي قد يتعرض لها مدققو الحسابات الخارجيون في قبول العملاء والتي في حال إغفالها قد تؤدي إلى زيادة أعباء الشركات التدقيق وبالتالي قد تؤدي إلى إفلاسها .**

4- **أنها تقدم نتائج وتوصيات يمكن أن تستند عليها دراسات وأبحاث مستقبلية فيما يتعلق في مخاطر قبول العملاء.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1:2 تمهيد

2:2 تطور مهنة التدقيق

3:2 صفات المدقق

4:2 الخصائص الذاتية للمدقق

5:2 معايير اختيار المدقق

6:2 واجبات المدقق

7:2 مسؤوليات المدقق

8:2 تنامي مسؤوليات المدقق الخارجي وأسباب ذلك

9:2 منفعة خدمة التدقيق

10:2 مفهوم مخاطر التعاقد ومكوناته

11:2 رقابة الجودة لأعمال التدقيق وارتباطها بتقييم العملاء

12:2 تطور معايير الرقابة على الجودة في الأداء المهني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة

1:2 تمهيد

أدى التقدم الكبير في المعايير الدولية المنظمة لمهنة التدقيق إلى التوجه نحو زيادة واجبات المدقق الخارجي، بحيث لم تعد منحصرة على الدور التقليدي من إبداء الرأي الفني المحايد، المتمثل في أن البيانات والقوائم المالية الختامية تعطي صورة عادلة عن المركز المالي ونتيجة أعمال الشركة، وقد أصبح نطاق مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث مطلقا، وذلك تأسيسا على ما يعرف بمعيار المفيد العادي دون التحديد، إذ بموجب هذا المعيار الجديد لم يعد نطاق مسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث محصورا بفئة محددة، بل أصبح بالإمكان مساءلة المدقق عن الإهمال تجاه جميع الفئات الأخرى من الغير ممن يتوقع وبقدرٍ معقولٍ من الاحتمالات أن يعتمدوا على البيانات المالية المدققة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (مطر، 2001).

وقد اتسمت بيئة التدقيق في العصر الحديث بالمنافسة الحادة مما ينعكس بتأثيرات مختلفة على مهنة التدقيق، وتؤثر المنافسة على كل من العميل طالب خدمة التدقيق والمدقق مقدم الخدمة، حيث يفضل العميل أن يكون في أحسن وضع، وهو الوضع الذي يؤهله للحصول على خدمة بأعلى جودة وفي نفس الوقت بأقل تكلفة، وعلى مقدمي خدمة التدقيق الاستجابة لضغوط السوق، وباستقراء الدراسات السابقة في هذا المجال نجدها قد ركزت تماما على تأثير المنافسة على المدققين فقط، وظل العديد من الأسئلة الهامة التي تطرح نفسها في هذا المجال دون إجابة (طلبة،2002) .

وقد اعتبرت عملية تقييم مخاطر التعاقد أساسية ومهمة في كل مراحل التدقيق ابتداء من مرحلة تقييم العملاء وتخطيط التعاقد، وحتى إصدار المدقق لتقريره النهائي المتعلق بالقوائم المالية (Colbert and Luehlfing,1996) .

2:2 واقع مهنة التدقيق في الكويت :

في عام 1981م صدر قانون رقم 5 لسنة 1981م بشأن مزاولة مهنة مراقبي الحسابات ليحل محل القانون السابق رقم 6 لسنة 1962م،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر هذا القانون من أهم الأحداث التي أثرت على مهنة المحاسبة والتدقيق، وقد تضمن هذا القانون تنظيما شاملا للمهنة، من حيث التأهيل العلمي والخبرة العلمية لمن يصرح لهم بمزاولة المهنة، وقواعد القيد في سجل مراقبي الحسابات في وزارة التجارة، وتناول القانون أيضا حقوق وواجبات مراقب الحسابات كما شمل مجموعة من القواعد الخاصة بحياد مراقب الحسابات، والتي تعتبر مكملة لما ورد بقانون الشركات الذي نص على أن قيد غير الكويتيين يكون بصفة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات من تاريخ صدور القانون، ويجوز لوزير التجارة تجديد المدة لمرة واحدة فقط ولا تزيد على سنتين كما تناول تفاصيل عن العقوبات في حالة التقصير المهني أو مخالفة أحكام هذا القانون .

وفي عام 1981م شكلت لجنة فنية دائمة لوضع القواعد المحاسبية وكانت مهمتها كالأتي:

- إصدار قواعد آداب المهنة
- تحديد الحد الأدنى للإفصاح
- مراجعة المبادئ المحاسبية المطبقة
- القيام بالبحوث اللازمة لتطوير المهنة

كما شكلت عام 1982م لجنة استشارية للمبادئ المحاسبية وقد أوصت اللجنتان ببعض السياسات المحاسبية والتي يتم تطبيقها حتى الآن وهي الالتزام بالمعايير الدولية التي يصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وفي عام 1983م شكلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لجنة لإعداد ميثاق لشرف مزاولة المهنة وقد صدر بهذا الميثاق قرار من وزير التجارة.

3:2 صفات المدقق:

إن الصـفات التي يجب أن تتوافر لدى المدقق وبالأخص الشـخصية منها، تناولها الكثيرون من الكتاب في حقل المحاسبة وأسهمت أيضاً المنظمات المهنية على صياغتها وتوافرها في أعضاء المهنة.

أن أهم الصفات الجوهرية والمؤهلات الفنية التي يجب أن يتحلى بها المدقق هي: (عثمان، 1999)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواصفات الشخصية والقانونية

1. أن يكون على علم تام بالأصول العلمية والتطبيقات العملية لعلم المحاسبة ومن إمساك السجلات، وأن يكون حريصاً على تتبع الاتجاهات الحديثة في حقل اختصاصه، وأن يتفهم طبيعة وأساس كل حدث مالي سجل في دفاتر الوحدة الاقتصادية. ويجب على المدقق أن يتعمق بالمعالجات المحاسبية والأساس الذي اتبعته الوحدة وإلا أصبحت عملية الفحص التي يقوم بها عملية آلية سطحية لا يتمكن من خلالها بلوغ أهداف التدقيق.

2. أن يكون مستوعبا لأصول التدقيق ومبادئه العلمية ومشاكله عملية التدقيق وأن يكون مطّلعاً على الأساليب والاتجاهات الحديثة في التدقيق.

3. أن يكون ملما بالإضافة إلى إلمامه بعلم المحاسبة والتدقيق بأحكام القوانين والتشريعات التي لها علاقة بعمله كالقانون التجاري، وقانون الشركات، والتشريع الضريبي.

4. أن يكون ملما بمحاسبة التكاليف وقادر على الإفادة من أسسها العلمية وتطبيقاتها العملية في أعمال التدقيق ، وملما بالموازنات التخطيطية ، وأن يكون لديه إلمام معقول في مبادئ إدارة الأعمال وأسس وضع أنظمة الرقابة الداخلية للوحدة .

5. أن يكون متمكنا من لغته قادرا على التحدث بشكل جيد والكتابة بوضوح وبأسلوب جيد وفي عبارات سلسة لا غموض فيها ولا التواء.

6. أن يكون متمسكا بآداب المهنة وسلوكها ولا يتسامح في مخالفتها تحت أي ضغط وأن يكون صبورا.

7.أن يكون قوي الشخصية وأن يتمتع بضبط النفس وسعة المهارة واللباقة والدقة في الحكم وعزة النفس والذكاء وحضور البديهة وحسن معاملة الأفراد في الوحدة المكلف بتدقيقها من موظفين ومديرين.

8. أن يكون مشبعا في عمله بالروح العملية سواء أمن حيث التفكير أم طلب البيانات أم الحصول على المعلومات و الاستفسارات أو توجيه الأسئلة .

9.إن حسن قيام المدقق بمهمته وبلوغ أهداف التدقيق رهين بإلمامه بما يلزم من معلومات فنية عن الوحدة التي يدقق حساباتها. إن إلمام المدقق بتفاصيل خاصة عن الوحدة التي يقوم بتدقيقها عن طريق زيارته لمصانعها أو ورشها ومخازنها ومكاتبها والاستفسار عن النواحي الفنية خير عون لعمله وتفهمه للنظام المحاسبي وإدراك الأحداث المحاسبية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. لا يصح أن يدَّعي المدققُ علماً بكل شيء فلا يقوم بالاستفسار عن مسألة يصعب عليه فهمها من المسؤولين أو موظفي الوحدة مهما صغر شأنهم، إذ المفروض أنه شخص له تأهيل علمي وعملي خاص ولا يستطيع أن يحيط بكل شيء علما. ويجب أن يكون لديه إدراك أن استفساراته وإيضاحاته لازمة لأداء مهمته و تدوينها لإتمام أعمال التدقيق على الوجه الأكمل.

11. أن يكون أمينا على أسرار المنشأة التي يقوم بتدقيق حساباتها التي وثقت فيه فيجب أن يكون أمينا تجاهها وعليه فلا يجوز له أن يفشي- بأي سرٍ من أسرار الوحدة للغير الذي قد يستغل هذه المعلومات وبذلك يلحق ضررا بمصلحة الوحدة.

12. أن يكون واسع الاطلاع وأن يتتبع التطورات والاتجاهات الحديثة في العلوم التي تخصص فيها وأن يتتبع التعديلات التي تطرأ على التشريعات والقوانين المتصلة بعمله.

ومما لا شك فيه أن المدقق الذي تجتمع فيه مثل هذه الصفات الشخصية والقانونية كفيل بأن يتبوأ مكان الصدارة بين أبناء مهنته وأن تتوفر له السمعة الطيبة التي من خلالها سوف يتمكن من بلوغ أسمى درجات النجاح في عمله وخدماته المهنية.

المؤهلات العلمية للمدقق

تمنح إجازة ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بصورة عامة وفقا للشروط التالية:

أولاً: أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي مناسب في التدقيق .

ثانياً : أن يكون قد عمل مراقب حسابات تحت التمرين في ديوان الرقابة المالية أو تحت إشراف شخص مجاز بممارسة المهنة مدة لا تقل عن سنتين من تاريخ حصوله على التأهيل العلمي والعملي المشار إليه في البند أولاً من هذه المادة وعلى الجهة التي يتدرب لديها، رفع تقرير سري سنوي إلى مجلس النقابة وفق ضوابط يضعها المجلس.

ثالثاً : أن يؤدي اليمين أمام نقيب المحاسبين والمدققين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4:2 الخصائص الذاتية لمدقق الحسابات:

تعتبر طريقة البيان النفسي أو سيكوجراف الوظيفة الأساس الذي يبني عليه حل مشكلة تحديد الخصائص أو السمات الذاتية لمدقق الحسابات ، وقد أخذ بهذه الطريقة مكتب الوظيفة الأمريكي ، وتتلخص هذه الطريقة المنسوبة لـ M. Viteles في الخطوات التالية : -

1. إعداد خريطة بيانية تتضمن كل الصفات الإنسانية التي تلزم كل وظيفة.
2. عمل سلم خماسي التدرج لتعزيز الأهمية النسبية لكل صفة لأداء الوظيفة المراد تحليلها.

3 - يتم التأشير أمام الصفة والتدرج وفقاً للوظيفة .

4 - يرسم خطاً انسيابياً يمر بالصفات والتدرج المعطى كي يتضح بيانياً الخصائص اللازمة للوظيفة وأهميتها .

5:2 معايير اختيار مدقق الحسابات:

إن عاملي الأتعاب وعلاقات المدقق مع العميل هما المعياران الأكثر أهمية في رأي مديري الإدارات المالية في التأثير على قرارات الشركة عند اختيار مدققي الحسابات، كما أن معياري الكفاية المهنية والتغطية الجغرافية ذات أهمية معقولة عند مديري شركات المساهمة الأقل حجماً، وقد تم اختيار المعايير التالية من بين أحد عشر معياراً وهي (Eichenseher and Shields,1983)

- الأخلاق .
- التغطية الجغرافية .
- الأتعاب .
- الخبرة .
- علاقات العمل .
- خبرة فريق التدقيق .
- الالتزام بالمواعيد .
- السمعة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سهولة الاتصال .
- الكفاية المهنية .
- الخدمات الأخرى .

كما اقترحت دراسة (Emil,1998) والتي استهدفت دراسة الطلب في سوق التدقيق المالي البريطاني عند اختيار مدققي الحسابات إلى أن معيار كفاية المدقق، وحجم المكتب وسمعته، وما يشير إلى تطوير برامج التدريب لديه، وتقديمه لخدمات مساعدة أخرى وسهولة الاتصال عند الحاجة إليه تعد معايير هامة عند الاختيار.

وفي دراسة (Firth & Smith,1992) عن قرارات اختيار المدقق للشركات الجديدة في سوق الأوراق المالية في نيوزلندا، وجد أن مديري الشركات يفضلون سمعة المدقق بشكل عام باعتبارها هي الأساس عند الاختيار .

وفي مسح ميداني قام به أحد مكاتب المحاسبة الكبرى في أمريكا لمعرفة الأسباب الكامنة وراء اختيار مدقق الحسابات، وقد شمل هذا المسح مديري الأوراق المالية للشركات المساهمة، ومديري محافظ الاستثمار، وبعض ملاك الأسهم، فقد أكدت نتائج البحث أن أسباب اختيار مدقق الحسابات حسب أهميتها يمكن إجمالها في الآتي :(Deloitte ,1978)

1 - الكفاية .
2 - السمعة .
3 - جودة العمل الميداني .
4 - الخبرة السابقة في صناعة العميل .

وفي جمهورية مصر العربية فقد حدد قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق معايير اختيار مدقق الحسابات وتشمل :

1 - تأهيل المدقق العلمي والعملي .
2 - الصفات الأخلاقية والشخصية المدقق .
3 - إجراءات تعيين وعزل المدقق .
4 - طرق تحديد أتعاب المدقق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما في السعودية، فقد أصدرت هيئة المحاسبين القانونيين ضوابط استرشادية لاختيار المدقق للشركات المساهمة مع مراعاة أن تتم عملية الترشيح من قبل لجنة التدقيق وهي:

1 - التأهيل العلمي والمهني لأعضاء فريق العمل وأسمائهم وجنسياتهم .

2 - أسلوب الرقابة النوعية للمكتب .

3 - خبرة المكتب السابقة وتدقيق الشركات المماثلة .

4 - حجم وبيان الفروع التابعة للمكتب .

5 - عدد الموظفين الذين يعملون بالمكتب .

6 - عدد الساعات المقررة لكل عضو بالمكتب .

7 - حجم الأتعاب .

ونخلص إلى أن هناك اختلاف في المعايير المستخدمة ولكنها تتفق على أهمية سمعة مكتب التدقيق، والكفاية العلمية والمهنية، بالإضافة إلي الانتشار الجغرافي للمكتب، والخبرة السابقة، وحجم الأتعاب (الحميد ،1995) .

6:2 واجبات المدقق الخارجي:

إن من واجبات المدقق الخارجي التي حددها القانون الكويتي للشركات رقم (15) لعام 1960م في المادة رقم (164) أوجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات مايلي :

1- هل المدقق حصل على المعلومات التي يرى ضرورتها لأداء مأموريته على وجه مرضٍ؟

2- هل الميزانية والحسابات الختامية متفقة مع الواقع وتتضمن كل مانص عليه القانون ونظام الشركة وأنها تعبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة، وعن نتيجة أعمال الشركة؟

3- هل الشركة تمسك حسابات منتظمة؟

4- هل أجري الجرد وفقا للأصول المتبعة؟

5- هل البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ماهو وارد في دفاتر الشركة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- هل هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو مركزها المالي؟ وهل هذه المخالفات في حالة وجودها لاتزال قائمة؟ وذلك في حدود المعلومات المتوفرة لدية.

7:2 مسئوليات المدقق الخارجي:

إن قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (5) لسنة 1981م وفقا للمادة (6) قد بين الكيفية التي يتكون منها أعضاء مجلس مهنة التدقيق المختص بتعيين المدقق ومحاكمته على سلوكه المهني حيث أن أي إخلال بكرامة المهنة أو مقتضياتها يعد ذنبا تأديبيا ولقد بينت المواد (18) و(19) و(20) من نفس القانون الممارسات التي تعرض المدقق للعقوبات التأديبية المنصوص منها في هذا القانون إلى :

- لا يجوز أن يكون مراقب الحسابات رئيسا لمجلس إدارة شركة مساهمة أو عضوا منتدبا فيها أو عضوا بمجلس إدارتها أو موظفا فيها.

- لا يجوز أن يكون مراقب حسابات الشركة:

أ - شريكا في الشركة أو قائما بأي عمل إداري فيها.

ب- شريكا أو موظفا لدى أحدٍ ممن ذكروا في المادة (18) أو في الفقرة السابقة.

ج- قريبا حتى الدرجة الرابعة لمن يشرف على إدارة الشركة أو حساباتها.

- لا يجوز لمراقب الحسابات أن يشتغل بأية مهنة أخرى تتعارض مع مهنة مراقبة الحسابات وبوجه خاص القيام بالأعمال الآتية:

أ - الأعمال الاستشارية والخبرة غير المحاسبية.

ب- أعمال الترويج لتأسيس الشركات.

ج- مسك الحسابات وإعداد الحسابات الختامية والميزانيات.

د - أن يقوم بأعمال الدعاية لمكتبه أو أن يسعى للحصول على أي عمل عن طريق مخل بكرامة المهنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وان إدانة المدقق من قبل اللجنة تعرضه للعقوبة التأديبية حسب المادة (23) من نفس القانون والتي نصت على انه إذا ارتكب المدقق أي مخالفة بهذا القانون أو أقدم على تصرف يخل بالمسؤوليات الموكلة إليه أو بقواعد أسس وآداب ممارسة المهنة أو ارتكب أي تصرف يسئ إلى كرامتها أو كرامة العاملين فيها، يحال إلى اللجنة التأديبية المشكلة بمقتضى هذه المادة وتوقيع إحدى العقوبات التالية عليه :

1 - الإنذار

2 - الوقف عن مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

3 - شطب الاسم من سجل مراقبي الحسابات.

8:2 تنامي مسؤوليات المدقق الخارجي وأسباب ذلك :

يعتبر عمل المدقق الخارجي مهنة كغيرها من المهن كالطب والمحاماة والتي تتطلب المحافظة على مستوى معين من الجودة للخدمات المقدمة حيث توجد جهات يكون مدقق الحسابات مسؤولاً أمامها عن تقديم خدماته والحفاظ على جودتها.

إن تحسين مستوى الخدمات المقدمة من قبل مدققي الحسابات يعتبر عامل جذب أساسي لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في الشركات المحلية الأمر الذي ينعكس ايجابيا على الاقتصاد المحلي لذلك فان مسئوليات المدقق الخارجي هي بازدياد، وقد ذكر (الصبان وهلال 2000) عدة عوامل أسهمت في تنامي مسؤوليات مدقق الحسابات ومنها:

1- التعقيدات المتزايدة لعمليات الفحص والاختبار في مجال تدقيق الحسابات والتي تعود إلى عدد من الاعتبارات منها:

أ - كبر حجم المشروعات

ب- استخدام الحاسبات الإلكترونية في حسابات المشاريع

2. النمو المتزايد لإدراك مستخدمي القوائم المالية بأهمية ومسؤوليات المدقق الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الشعور المتزايد من جانب أسواق الأوراق المالية بضرورة حماية مصالح المستثمرين.
4. الأحكام التي تصدر من المحاكم ضد مزاولي المهنة شجع المحامين على تقديم خدماتهم القانونية على أساس نظام الأتعاب المشروطة مما جعل الأطراف المتضررة تحقق بعض المكاسب في حالة نجاح القضية وأيضا ستكون الخسارة منخفضة جدا في حالة عدم نجاح القضية.
5. رغبة مزاولي المهنة بالبقاء بعيدا عن ساحات المحاكم وذلك تجنبا لتحمل الرسوم القضائية وكذلك الحفاظ على السمعة المهنية الطيبة بين مستخدمي خدمات هذه المهنة جعل لديهم الرغبة في حل جميع المشاكل القانونية التي تواجهه المهنة من خلال الاتفاقات والتحديد الواضح للمسؤولية بدلا من حلها بالقضاء.
6. تعدد المبادئ المحاسبية البديلة والتي يتعين على العميل الاختيار من بينها لغرض إعداد القوائم المالية مع عدم وجود معايير قاطعة وواضحة يستطيع المدقق من خلالها تقييم البديل أو البدائل التي تم اختيارها وتحديد ما إذا كانت تمثل أفضلها في ظل الظروف القائمة.
7. تزايد عدد المشروعات التي تفشل كنتيجة مباشرة لعدم صدق وأمانة الإدارة .
8. رغبة بعض مزاولي المهنة في الاستسلام والإذعان لضغوط الإدارة لضمان استمرارهم كمدققين.

9:2 منفعة خدمة التدقيق:

تعرف المنفعة بوجه عام بدرجة الإشباع التي تحقق من استهلاك سلعة معينة أو استخدام خدمة معينة، وهذا يتوقف على درجة الاحتياج لهذه السلعة أو تلك الخدمة .

والتدقيق من وجهة النظر الاقتصادية يمثل خدمة تفيد منها بالدرجة الأولى الوحدة الاقتصادية طالبة الخدمة، فضلاً عن المجتمع، حيث تتحمل الوحدات الاقتصادية مقابل ذلك أعباء مالية، مقابل الحصول على هذه الخدمة.كما يعتبر تقرير المدقق مرجعاً لفئات عديدة في المجتمع ومن أهمها المستثمرون و الملاك والدائنون والإدارة والحكومة والمتعاملون في سوق الأوراق المالية .

لقد اصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA بياناً في يونيو 1993م يؤكد على فحص التوصيات التنفيذية للمحاسبين المعتمدين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أكد على ضرورة تحسين نظام إبداء الآراء حول البيانات المالية وثقة الجمهور بها وقد حدد انه ضمن الأحداث المستقبلية التي يتحتم الالتزام بها، لإصلاح بعض المشاكل في النظام المالي وتدعيم درجة الإفادة من البيانات والتقارير المالية المنشورة لمستخدميها. وبما أن منفعة التدقيق تتوقف على الفئة التي تستخدم تقرير مدقق الحسابات ومدى تأثير ذلك التقرير على قرارات هؤلاء المستخدمين، فإن الجهات التالية يمكن أن تفيد من تقرير مدققي الحسابات:

المستخدمون:

توفر خدمة التدقيق تقارير مالية تعطي صورة عادلة عن الوضع المالي بالنسبة للوحدة الاقتصادية حيث أن اتخاذ قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمر الحالي (مثل شراء أسهم الشركة) والمستثمر المرتقب عندما يفاضل بين المشروعات المختلفة لاستثمار أمواله يستلزم هذه.

تقارير الإدارة:

تكون أهمية التدقيق بالنسبة للإدارة هو المساعدة على اتخاذ قرار أفضل حيث أن وجود تقرير مدقق يضيف قيمة اكبر للمعلومات المالية وغير المالية المتاحة للإدارة .

المستثمرون :

حيث توفر خدمة التدقيق معلومات أكثر دقة عن الأوضاع المالية الخاصة بالشركات المتعاملة في سوق الأوراق المالي التي يكون لها اثر على قرار المستثمر في تكوين المحافظ المالية التي يتحقق منها اكبر عائد بأقل خطورة.

الدائنون:

حيث تقوم هذه الفئة بمنح ائتمان للوحدة يتمثل في قروض أو في أي شكل من أشكال الائتمان وتكون من عملية التدقيق هو حصولهم على معلومات أكثر دقة عن حقيقة المركز المالي بالنسبة للوحدة، وبالتالي قدرتها على سداد التزاماتها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاك :

كما هو معروف أن الحاجة إلى تعيين مدقق خارجي هو نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة، فقد تكون الملكية للدولة أو المساهمين أو الشركاء الذين يفوضون من ينوب عنهم بإدارة الوحدة الاقتصادية . وحيث أن عملية التدقيق تحقق للملاك الرقابة المرجوة على مجلس الإدارة وكذلك تقييم أداء العاملين في الوحدة الاقتصادية.

مصلحة الضرائب :

إن تقرير المدقق يزيد من ثقة الفاحص الضريبي في القوائم المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية وعليه فان حصيلة الدولة من الضرائب تكون على أساس أكثر دقة (عطيه،1999، ص22-34).

10:2 مفهوم مخاطر التعاقد ومكوناته:

لقد بدأ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في عام 1995م باستخدام مصطلح مخاطر التعاقد (Engagement risk)، وتشتمل هذه المخاطر على كل من مخاطر العميل والمدقق ومكتب التدقيق على حد سواء. لهذا فإن المصطلح يهدف إلى توجيه المدقق نحو جميع العناصر المكونة لمخاطر التعاقد، وعلى الرغم من أن مصطلح مخاطر التعاقد يعتبر جديدا إلا أن المخاطر المكونة لمخاطر التعاقد وعناصرها تعتبر مألوفة لدى معظم المدققين (Colbert & Luehlfing,1996)

تعرف مخاطر التعاقد بأنها التغير في الانحراف المعياري لإيرادات محفظة مكونة من عملاء مكتب التدقيق ناتجة عن إضافة تكليف جديد لهذه المحفظة (Simunic and Stein,1990)

ونظرا لأهمية الموضوع فإن The SEC Practice Section Detection and Prevention of Fraud Task Force أعدت قائمة تحتوي عددا من العوامل التي تساعد على تحديد أفضل لمخاطر التعاقد، إذ أن هذه العوامل تعطي إشارات تحذيرية للمدقق تجاه التعاقد الذي سيقوم به (Colbert and Luehlfing,1996)

كما قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار بيان التحذير حول مخاطر التعاقد عام 1995م، حيث قسم مخاطر التعاقد إلى ثلاث مجموعات، والتي كان قد بدأ عدد من الباحثين باستخدامها مبكراً، منذ مطلع التسعينيات وهذه المجموعات هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط العميل :

وتتعلق مخاطر نشاط العميل بربحية واستمرارية العميل لذلك فإن العوامل تشمل سيولة العميل والمشاكل المتعلقة بها، بالإضافة إلى المنافسة في الصناعة، إذ إن هذا النوع من المخاطر لم يتم الإعلان عنه بشكل رسمي في المعايير المهنية.

وقد أشار (Johnstone,2001). إلى أنها المخاطر المتعلقة بتدهور وضع العميل الاقتصادي في المدى القريب أو البعيد، كانخفاض السيولة أو الربحية والتي تؤثر على استمرارية أعماله.

ويمكن تلخيص اهم المخاطر المتعلقة بطبيعة نشاط العميل بما يلي :

أ- نزاهة الإدارة:

قد يصعب على المدقق اكتشاف عدم نزاهة الإدارة أو غشها لأنه عادة ما تلجأ الادارة في حالة محاولتها الغش إلى بذل الجهد في إخفاء التحريف، لأن عملية التدقيق لا توفر درجة من التأكيد لعدم النزاهة التي تزيد من الخطر القادم من العميل نفسه وفي ضوء هذه الانتقادات الموجهة للمهنة أو المدقق على حدٍ سواء- يقع على عاتق المدقق المسئولية الكبرى في اكتشاف نوايا الإدارة التي يتعامل معها بشكل مستمر وعلى مدار السنة المالية.

ب- قوة المركز المالي:

ان قوة المركز المالي للعميل يساعد على تقدير الاخطار المرتبطة بالعميل، حيث ان القوة المالية هي استمرارية الشركة محل المراجعة وقدرتها على مواجهة التزاماتها والعكس عند انتفاء الاستمرارية او حدوث فشل مالي غير متوقع، فإن التدقيق يكون له دور في معرفة المركز المالي وقوة العميل في الاستمرارية.

ج- تعقيد أعمال العميل:

حتى يمكن القبول بعملية التعاقد يجب على المدقق فهم طبيعة عمل العميل وفهم النشاط الذي يعمل به لان من البديهي أن يكون المدقق ملماً بعمل ونشاط وفهم مجال عملها إذ لايمكن أن يتم قبول تعاقد عميل يعمل في تشييد الجسور دون معرفة المدقق لطبيعة عمل هذا العميل،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما نصت عليه معايير (SAS22) أن يقوم المدقق بتفهم عمل العميل والمجال الذي يعمل به، لأنه كلما زاد التعقيد في مجال العمل زادت المخاطر.

د - حجم الشركة:

يلعب حجم الشركة دوراً حيوياً في تحديد مخاطر التعاقد، فكلما كان حجم الشركة كبيراً كلما كانت قدرة المدقق أكبر في التعامل مع العميل، حيث يعطيها ذلك إمكانية توفير الأنظمة وجلب الخبرات التي تحد من تلك المخاطر. كما أن التزام الشركة بالقوانين والتعليمات يمنح المدقق قدرة في التعامل معها لما يشكل ذلك من سمعةٍ للشركة، وبعكس الشركات الصغيرة التي تكون غير ملتزمة بهذه القوانين والإجراءات والقدرة على التعامل.

هـ- الرقابة الداخلية:

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال وذي كفاية لدى العميل، يعد من أهم الخطوات المتعارف عليها من الوجهتين العملية والنظرية، حتى يمكن الاعتماد الكلي على المعلومات المالية المخرجة في عملية التدقيق وتعطي ثقة عالية لمدقق الحسابات ويقلل من المخاطر لدى العميل .

وفي دراسة (Krishnan,1994) توصل الباحث إلى أن هناك أسباباً أخرى للمخاطر المرتبطة بطبيعة نشط العميل، بالإضافة إلى حجم العميل، ونزاهة الإدارة، مثل الاندماج، والحاجة لخدمات إضافية.

2. المخاطر المرتبطة بطبيعة عملية التدقيق:

وهي المخاطر المتعلقة بقيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري، كمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة. (AICPA,1983) فقد تم التطرق لها بالتفصيل في المعيار الدولي رقم (400) المتعلق بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية، كذلك في المعيار رقم(SAS N, 47) والمتعلق بمخاطر التدقيق والأهمية النسبية.

أ- ملائمة توقيت التعاقد:

وهو الوقت الممنوح لشركة التدقيق لممارسة عملها والوقت الكافي الذي يمنحها التأكيد المناسب في عملية توفر أدلة كافية لإنجاز العمل المنوط بها بوقت كافٍ دون وجود خطر على فشل التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب العلاقة الشخصية:

تؤكد التشريعات الدولية والمحلية على أن العلاقة بين العميل ومنشأة التدقيق يجب أن لا تؤثر على العملية التدقيقية في المدى القريب أو البعيد حيث أن العلاقة الشخصية قد تؤثر على استقلالية المدقق وحياده .

ج- توقيت إعداد القوائم المالية:

تغطي القوائم المالية عادة فترة زمنية هي سنة وتكون الأدلة اكثر إقناعا لحسابات الميزانية عندما يتم التوصل إليها في تاريخ قريب من إعداد الميزانية بقدر الإمكان ولكن تركز إعداد الحسابات في نهاية السنة ينبغي أن يكون فيه مبررات لتأخرها وليس لمجرد أن تتم.

د- أتعاب التدقيق:

الأتعاب هي المقابل المادي للجهد الذي يبذله المدقق نظير عمله، كمدقق للشركة خلال الفترة المالية المتفق عليها ، ولكن قد تقوم إدارة الشركة باستخدام هذا العامل للضغط على المدقق ، فقد يتم تهديد المدقق إذا لم يستجيب لرغبة الإدارة بعدم دفع أتعابه، أو تتهرب بدفعها للغرض السابق ذكره ، وهذا يؤدي بطبيعة الحال لوجود خلاف بين المدقق وإدارة الشركة ، ونتيجة هذا الخلاف الذي سوف يؤدي بالنهاية إلى وجود مخاطر على عملية التدقيق.

وفي دراسة (خشارمة، 2003) التي اهتمت بدراسة العوامل المؤثرة في اختيار مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، تم التوصل إلى وجود أثرٍ لعامل مستوى الأتعاب للمدقق ، في عملية اختيار مدقق الحسابات في الشركات المساهمة العامة من وجهة نظر المدقق والمديرين الماليين في الشركات المساهمة .

كما توصلت دراسة (Hackenbrack.k and Hogan .C.E.2004) إلى نتيجة مفادها أن الأتعاب لها دور رئيس في حدوث عزلٍ لمدقق الحسابات الخارجي.

هـ- الخلاف حول نطاق وإجراءات التدقيق:

قد تقوم بعض إدارات الشركات في تحديد نطاق و إجراءات التدقيق ، أو توسعتها على الرغم من أن هذا العامل قد يكون محدداً مسبقاً بالاتفاق بين المدقق وإدارة الشركة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن بعض الشركات قد تفرض في بعض الأحيان قيدا على نطاق عمل المدقق (مثلا ،عندما تتضمن شروط التعاقد بالتدقيق شرطا بعدم قيام المدقق بتنفيذ أحد إجراءات التدقيق التي يراها ضرورية) ومع ذلك وعند اعتقاد المدقق بأن مثل هذا القيد في شروط التعاقد، سيؤدي به إلي الامتناع عن إبداء الرأي، فإن من المعتاد أن يعتذر المدقق عن قبول مثل هذه المهمة المقيدة .

وقد يفرض أيضا قيدا على نطاق التدقيق بسبب الظروف (مثلا في حالة كون توقيت تعيين المدقق كان بتاريخ لا يستطيع المدقق فيه الإشراف على الجرد الفعلي للبضاعة)، فإذا حدث أن المدقق وافق على ذلك فإن ذلك يؤدي إلى خطر عملية التدقيق.

3. المخاطر المتعلقة بطبيعة مكتب التدقيق:

هي المخاطر المتعلقة بالتكاليف المترتبة على رفع دعاوى لمقاضاة مكتب التدقيق وذلك بسبب فشل التدقيق، بالإضافة إلى ذلك التكاليف الأخرى الناجمة عن فشل التدقيق سواء أتمّ رفع دعوى أم لم يتم، كعدم تحصيل أتعاب التدقيق، والتأثير سلباً على السمعة المهنية لمكتب التدقيق (Colbert & Luehlfing, 1996).

ويمكن تلخيص هذه المخاطر بما يلي :

ا - التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق:

يلعب التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق ، دوراً أساسياً في إتمام عملية التدقيق بشكل صحيح ومرضٍ، وكلما زاد التأهيل العلمي والمهني للعاملين كلما زادت قدرتهم على إتمام عملية التدقيق بشكل صحيح وسليم ، حيث تفضل العديد من الشركات المساهمة فريق التدقيق ذا المستوى العالي من التأهيل العلمي والمهني لتدقيق حساباتها ، عن فريق ذي مستوى منخفض أو عادي من التأهيل العلمي والمهني.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتعين توافر ثلاثة متطلبات أساسية حتى يصبح الفرد محاسبا عاما معتمدا أو مصرحاً له بممارسة المهنة وهذه المتطلبات هي:

1.متطلب التعليم ،حيث يجب أن يحصل الشخص على مؤهل عال في تخصص المحاسبة وذلك عن طريق دراسة عدد محدد من الساعات حوالي (150 ساعة).

2. اجتياز اختبار الحصول على لقب محاسب معتمد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.متطلبات الخبرة والممارسة، أي يجب على المتقدم لمزاولة المهنة أن يكون قد أمضى سنتين في أعمال التدقيق .(لطفي ،2005، ص 210)

أما في الكويت فيجب على الشخص الذي يرغب في مزاولة مهنة التدقيق أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي في المحاسبة من جامعة الكويت أو أي جامعة معترف بها وان يكون عضوا في إحدى الجمعيات المحاسبية وان يكون لديه خبرة عملية بعد الحصول على المؤهل العلمي قدرها سبع سنوات بالنسبة لمدقق حسابات البنوك وشركات التامين والشركات التجارية وخمس سنوات بالنسبة لمدققي الشركات الأخرى، وكذلك أن يجتاز امتحان مزاولة مهنة التدقيق . وتختلف الشروط المطلوب اجتيازها باختلاف تشريعات الدول المنظمة لها.

ب - تخصص مكتب التدقيق في قطاع معين:

إن تخصص المدقق في نشاط معين يؤدي إلى زيادة كفاية المكتب وبالتالي تخفيض تكاليفه، أي أن المدقق المتخصص في صناعة معينة أو نشاط معين ، غالباً ما تكون لديه القدرة على توفير خدمات التدقيق لعملاء هذه الصناعة أو النشاط بدرجة عالية من الكفاية دون أن يحمل العميل تكاليف كبيرة.

وبالتالي فإن بعض مكاتب التدقيق قد تتخلى عن بعض عملائها، وذلك لتكون متخصصة في نشاط معين ، والتركيز عليه لجني الفوائد من ذلك.

ج- حجم مكتب التدقيق:

إن حجم مكتب التدقيق كلما كان كبيراً، كلما استطاع مكتب التدقيق تقديم خدمات أخرى بخلاف خدمة التدقيق، كخدمة الاستشارات، وخدمة الضرائب، والخدمات الأخرى التي قد يطلبها العملاء، كما أن بعض الشركات قد تطلب من مكتب التدقيق خدمات أخرى بخلاف خدمة التدقيق كخدمة كإصدار قوائم مالية ربع سنوية أو نصف سنوية وغيرة من الخدمات الأخرى ، وعلى الرغم من أن مثل هذه الخدمات تخرج عن نطاق خدمات التدقيق وربما تتعارض مع قواعد السلوك المهني لكون ذلك ممنوع في بعض الدول. إلا أن بعض الشركات تطلب ذلك من مكتب التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- تقديم خدمات أخرى بخلاف خدمة التدقيق:

قد ترغب بعض الشركات طالبة الخدمة الحصول على خدمات أخرى بخلاف خدمة التدقيق ، مثل الخدمات الضريبية أو الاستشارات المالية أو إعداد قوائم مالية نصف سنوية أو ربع سنوية ،وعندما يكون المدقق الحالي محدود الإمكانيات ، فيؤدي ذلك الى زيادة خطر مكتب التدقيق الخارجي لانه محدود الإمكانيات ليس مثل مدقق ذي إمكانيات كبيرة، وبالتالي يتم استبداله بمدقق ذي مستوى خدمة عالٍ.

11:2 رقابة الجودة لأعمال التدقيق وارتباطها بتقييم العملاء:

تم تعريف رقابة الجودة لأعمال التدقيق بأنها الوسيلة التي يتمكن بوساطتها مكتب التدقيق من التأكد إلى حد معقول بأن الآراء التي يبديها في عمليات التدقيق التي يقوم بها تعكس مراعاته لمعايير التدقيق المتعارف عليها أو أية شروط قانونية أو تعاقدية أو أية معايير مهنية يضعها المكتب بنفسه .

وتتضمن أهداف سياسات رقابة الجودة لأعمال التدقيق التي يتبناها مكتب التدقيق عادة بما يلي: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ،1998):

المتطلبات المهنية: على كافة أفراد المؤسسة الالتزام بمبادئ الاستقلالية والأمانة والموضوعية والسرية والسلوك المهني.

المهارة والكفاية: على مكتب التدقيق أن يكون مزوداً بأفراد من الذين حصلوا وحافظوا على المعايير الفنية والكفاية المهنية المطلوبة للقيام بإنجاز مهامهم بالعناية اللازمة.

توزيع المهام: يجب أن تعهد أعمال التدقيق إلى أفراد ممن يمتلكون مستويات من التدريب الفني والكفاية المهنية المطلوبة.

الإشراف: ينبغي أن يكون هناك توجيه وإشراف ومتابعة للأعمال على كافة المستويات وذلك لتوفير قناعة معقولة بان العمل المنجز يفي بمعايير الجودة المناسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشاور: يجب التشاور داخل مكتب التدقيق وخارجه عند الضرورة مع ذوي الخبرة المناسبة.

القبول والمحافظة على العملاء : يجب على مكتب التدقيق إجراء تقييم للعملاء المحتملين ومتابعة علاقته مع العملاء الحاليين بصفة مستمرة كما يجب على مكتب التدقيق عند اتخاذ قرار قبول أو الاستمرار مع عميل سابق أن يأخذ بعين الاعتبار استقلالية المكتب وقابليته لخدمة العميل بشكل ملائم والأمانة التي تتمتع بها إدارة العميل .

المراقبة: يجب على مكتب التدقيق أن يراقب باستمرار ملاءمة سياسات رقابة الجودة وإجراءاتها ومدى فاعليتها.

إن رقابة الجودة لأعمال التدقيق ضرورية لكل مكاتب التدقيق التي ترغب في الحفاظ على عملائها وخاصة الجيدين منهم والذين يتوقعون نوعية جيدة من الأعمال ولا يمانعون بالمقابل في دفع الأتعاب الملائمة للخدمات التي يتلقونها كما أن رقابة الجودة تسهم في تجنب التعاقد مع عملاء تتميز أعماله بالخطورة وبالتالي يكون من الأفضل الابتعاد عنهم .

كما أن تبنّي المكتب لسياسات وإجراءات رقابة الجودة لأعمال التدقيق يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها المكتب وبالتالي تحسين ربحية المكتب على المدى الطويل فإجراءات قبول واستمرار العملاء تتضمن المحافظة على عملاء المكتب الجيدين والابتعاد عن التعاقد مع عملاء مشكوك بقدرتهم على دفع الأتعاب أو المتميزين بالخطورة في أعمالهم. (Goldstein and Rosen field, 1992).

12:2 تطور معايير الرقابة على الجودة في الأداء المهني:

يرجع الاهتمام بمعايير الجودة أو الرقابة على جودة الأداء المهني للمدقق إلى لجنة أخلاقيات المهنة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) حين طالب بإنهاء عضوية المنتسبين إلى هذا المجمع من القائمين بأعمال التدقيق إذا أخلوا بأدائهم المهني .

وفي عام 1979م أصدرت لجنة معايير رقابة الجودة أول برنامج بمعايير الرقابة على الأداء للممتهنين واشتمل على تسعة بنود أساسية تعتبر حجر الأساس في معايير رقابة الجودة التي انتهجتها البرامج الأخرى لهذه المجال وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاستقلالية.

- تخصيص العاملين على وظائف التدقيق.

- الاسترشاد برأي الآخرين.

- الإشراف.

- التوظيف.

- تنمية القدرات المهنية.

- الترقية في الوظيفة.

- قبول عملاء جدد واستمرار العلاقة مع الحاليين.

- الفحص الدوري لبرنامج رقابة جودة الأداء.

وقد مر هذا البرنامج بالعديد من التطورات وصلت إلى ثلاثة برامج حتى عام 1991 وهي: American Institute of Certified Public Accountants "Quality Review Program Manual", Quality Review Executive Committee, AICPA, USA, 1991)

1- برنامج مراقبة جودة الأداء المخصص لمنشئات التدقيق الأعضاء في قسم منشئات التدقيق للشركات العامة التي تخضع لإشراف هيئة سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية وهو الوارد بالدليل الصادر في ابريل عام 1991م.

2- برنامج مراقبة جودة الأداء المهني لمنشآت التدقيق الأعضاء في قسم منشئات التدقيق للشركات العامة التي لا تخضع لإشراف هيئة سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية وهو الوارد بالدليل الصادر في أبريل عام 1991م.

3- برنامج فحص جودة الأداء المهني لمنشئات التدقيق التي لا تخضع للأقسام السابقة الذكر، ويشرف عليها شعبة فحص الجودة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) والوارد بالدليل الصادر في يناير عام 1991م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي بداية الأمر كان تطبيق تلك البرامج اختياريا لمن يرغب بالانضمام إليها ثم أصبح ذلك إلزاما على منشئات التدقيق بالانضمام إلى إحدى تلك البرامج .

ولقد اتفقت برامج رقابة الجودة على الأداء المهني على أهمية الفحص لتحديد مدى التزام منشأة التدقيق بمعايير رقابة الجودة على أن يتم الفحص من فريق خارجي أو جهة من داخل منشأة التدقيق ذاتها للتأكد من كفاية الإجراءات الرقابية التي تطبق داخل المنشأة حيث تتضمن تلك الرقابة : (أميرهم، جيهان 2002)

١ لرقابة الداخليةعلى جودة١ لأداء:

تقع مسؤولياتها على منشأة التدقيق ذاتها، إذ لابد لها أن تضع مجموعة من السياسات والإجراءات التي تكفل لها تحقيق جودة الأداء المطلوبة طبقا للمعايير المطلوبة .

١ لرقابة الخارجية لجودة١ لأداء المهني للمدقق:

ويقوم بها فريق من زملاء المهنة من جهة خارجية عن منشأة التدقيق تحت إشراف الهيئة المسؤولة عن إصدار وتداول الأوراق المالية وذلك مرة كل ثلاث سنوات.

كما اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عام 1981م معيار المراجعة الدولي رقم (7) المتعلق بمراقبة جودة التدقيق والذي أوجب على منشأة التدقيق تطبيقه واتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيقه والذي شمل :

- الصفات الشخصية للقائم بممارسة المهنة.
- المهارة والكفاءة.
- التكليف بالمهام.
- التوجيه والإشراف.
- قبول عمليات جديدة والاستمرار في عمليات قائمة.
- الرقابة والمتابعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما قامت المنظمات المهنية في المملكة المتحدة بتشكيل وحدة مشتركة تسمى "وحدة الفحص المشتركة" والتي قامت بإصدار بيانا إرشاديا عام 1985م يتعلق بالرقابة على الأداء المهني للمدقق حيث تمت صياغته بطريقة تجعله قابلا للتطبيق على كافة منشآت التدقيق مهما اختلف حجمها وبعد تعديل قانون الشركات هناك عام 1991م تم تنظيم برنامج لرقابة جودة الأداء المهني والذي أقرته وزارة التجارة والصناعة ليبدأ تنفيذه اعتبارا من أول أكتوبر 1991م (محمد ثناء، 1999). حيث ألزم البرنامج منشئات التدقيق أن يكون لها نظام للرقابة على الأداء يحقق أهداف رقابة الجودة الواردة في اللائحة التنفيذية للمراجعة وإرشاداتها الصادرة في أغسطس 1991م وذلك كشرط أساسي من شروط التسجيل والاستمرارية.

هذا وقد تبنت أيضا المملكة العربية السعودية فكرة الرقابة على جودة أداء المحاسبين القانونيين (المدقق الخارجي) وذلك بعد صدور النظام الجديد للمحاسبين القانونيين وإنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) في 1421/5/13هـ 2000/8/13م والتي شكلت بها لجنة لمراقبة جودة الأداء المهني وأوكل لها مهمة إعداد البرامج التي تكفل تطوير المستوى المهني للمحاسب القانوني وبعد دراسة مستفيضة أصدر المعيار الأول للرقابة النوعية لمكاتب المحاسبين القانونيين بالقرار رقم (3/3) بتاريخ 1415/1/26 الموافق 1994/7/5 وذلك كمرجع استرشادي لمكاتب التدقيق لتطوير نوعية أعمالها وقد اشتمل هذا البرنامج تسعة بنود هي:

- الاستقلال والالتزام بقواعد وسلوك وآداب المهنة.
- تخصيص المساعدين للعمليات.
- المشورة.
- التوظيف.
- تطوير وتدريب الموظفين.
- تقييم أداء الموظفون وترقيتهم.
- قبول العملاء واستمرارية العلاقة معهم.
- الالتزام بأحكام النظام ولوائحه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفحص الداخلي الدوري.

وتعتبر هذه المعايير بمثابة القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها تنفيذ البرامج وقد أوضح القرار الصادر من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، أن معايير الرقابة النوعية للمكتب الواحد تطبق على جميع مكاتب التدقيق بغض النظر عن شكلها القانوني أو عدد ملاكها أو حجمها كما تقع مسؤولية الالتزام بهذه المعايير على عاتق ملاك المكتب .

وفي جمهورية مصر العربية قامت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بإصدار إرشادات التدقيق في عام 1992م وهي بمثابة ترجمة لما جاء بأدلة التدقيق الدولية الصادرة في سبتمبر 1981م وتتمثل في الإرشاد رقم (7) وهي:

- الصفات الشخصية كما حدد في دليل اتحاد المحاسبون الدولي "القواعد الأخلاقية للمهنة".

- المهارة والكفاية.

- توزيع المهام.

- التوجيه والإشراف.

- قبول واستمرارية العملاء.

- التفتيش.

وقد اتفقت برامج الرقابة على جودة الأداء المهني سواء الصادرة بوساطة الاتحاد الدولي للمحاسبين أو الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة أو في جمهورية مصر العربية أو المملكة العربية السعودية على الأتي:

- اختيار مكتب التدقيق كوحدة للرقابة على جودة الأداء المهني للتدقيق.

- إلزام جميع مكاتب التدقيق بالخضوع لنظام رقابة الجودة من اجل تحقيق هدفها النهائي.

- معايير رقابة جودة الأداء المهني وعناصره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضرورة وجود فحص دوري للجودة من قبل فريق مؤهل من خارج مكتب التدقيق.

وبناء على هذا الاتجاه في مجال تحقيق جودة الأداء المهني لمكاتب التدقيق في دول العالم المتقدمة والذي يجب ألا تكون بيئة التدقيق الكويتية في معزل عنها فقد نصت معظم التشريعات الكويتية في مجال المحاسبة والتدقيق على ضرورة توافر مجموعة من المقومات والمعايير اللازمة لتحسين جودة الأداء المهني من ناحية وبيان الالتزام بهذا الأداء من ناحية أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

1:3 طريقة الدراسة

2:3 مجتمع الدراسة

3:3 عينة الدراسة وطريقة اختيارها

4:3 أسلوب جمع البيانات

5:3 أداة الدراسة

6:3 صدق الأداة وثباتها

7:3 أسلوب تحليل البيانات الإحصائية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1:3 طريقة الدراسة :

لقد كانت هذه الدراسة ميدانية، استخدم فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي والقائم على تشخيص الظاهرة كما هي في واقع الحال ، فتمت دراسة المتغيرات الوصفية غير الكمية وتحليلها وتحويلها من خلال الاستبانة إلى متغيرات كمية قابلة للقياس ، بهدف التوصل لاختبار دقيق للفرضيات وبالتالي بيان نتائج وتوصيات الدراسة ، وقد كان للمقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع المعنيين من ملاك ومديرين ومدققين اثر كبير في تدعيم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الاستبانة .

2:3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت وعددها (43) مكتباً (الملحق رقم 2) من ضمنها المكاتب التي لها علاقة مهنية مع المكاتب العالمية الكبرى، حسب ما أعلنت عنه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ضمن كتيب دليل مراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق الصادر لعام 2006/2005م، كما أشارت أخر إحصائية للجمعية أن عدد المدققين وصل إلى (1044) مدققاً موزعين على (43) مكتب تدقيق مرخص ومزاول للعمل.

3:3 عينة الدراسة وطريقة اختيارها

لقد تم اختيار عينة احتمالية عشوائية حسب الأسس المعتمدة لمثل هذه الدراسات الميدانية، و بنسبة (25.67%) من المجتمع الأصلي للدراسة حيث قام الباحث بتوزيع (268) استبانة، وذلك بالاعتماد على القانون التالي لاحتساب حجم عينة الدراسة:

$$no = \frac{z^2 p(1-p)}{e^2}$$

$$n = \frac{noN}{no + (N-1)}$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن :

no: حجم العينة بدون معامل التصحيح

Z: مستوى الثقة (0.95)

e: خطأ المعاينة (0.055)

P: نسبة الاختيار (0.5)

N: حجم المجتمع

n:حجم العينة بوجود معامل التصحيح

(Berenson & Levine , 1992, p. 351)

ويوضح الجدول رقم (1) عدد الاستبيانات المرسلة والمستلمة للعينة:

جدول (3-1)

عدد الاستبيانات الموزعة والمتسلمة من عينة الدراسة

العينة	الاستبيانات المرسلة	الاستبيانات المستلمة	النسبة المئوية
مكاتب التدقيق	268	230	%85.82

4:3 اسلوب جمع البيانات :

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات التي شملتها فقد اعتمد الباحث على مصادر البيانات الثانوية والأولية وكما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- البيانات الثانوية : اعتمد الباحث على العديد من المراجع والأبحاث والدوريات المتخصصة والمقالات العلمية ورسائل الماجستير واطروحات الدكتوراه وكذلك الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة لاثراء الجانب النظري للدراسة .

ب- البيانات الأولية : قام الباحث بتصميم استبانة خطية مكتوبة موجهة إلى عنة من العاملين في مكاتب التدقيق سواء مالكين او شركاء او مديري تدقيق او مدققين ، حيث تضمنت هذه الاستبانة العديد من الأسئلة التي تقيس متغيرات الدراسة ، بهدف تغطية الجانب الميداني الذي تم تدعيمه أيضا بالمقابلات التي أجريت مع بعض المختصين في مكاتب التدقيق .

5:3 أداة الدراسة :

استخدم الباحث الاستبانه (الملحق المرفق بالدراسة) كأداة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة حيث غطت أسئلتها كافة جوانب وابعاد وعناصر متغيرات الدراسة ، وشمل مقدمة توضيح أهداف الدراسة ، وضرورة الإجابة عن الأسئلة الواردة فيها بموضوعية، والسبب في توجيه الباحث الاستبانة إلى عينة من العاملين في مكاتب التدقيق (مالك وشريك تدقيق ومدير تدقيق ومدقق) كون هذه الفئة أقرب الفئات للإفادة حول موضوع ومشكلة الدراسة ، وتم تقسيم الاستبانه إلى جزأين وهما كمايلي :

الجزء الأول : وفيه تعرض الباحث إلى العوامل الديموغرافية المتعلقة بالمدقق الخارجي واشتملت على الأسئلة من (1-6) .

الجزء الثاني : وتضمن الأسئلة المرتبطة بمعلومات حول الفرضيات الخاصة بالدراسة ، بحيث غطت الفقرات من (1-10) الفرضية الأولى (العوامل المتعلقة بنشاط العميل) أما الفقرات من (11-20) فقد غطت الفرضية الثانية (العوامل المتعلقة بعملية التدقيق) فيما كانت الفقرات من (21-28) تغطي الفرضية الثالثة (العوامل المتعلقة بمكتب التدقيق) وذلك وفقا لمقياس ليكرت الخماسي وحسب الدرجات الموضحة في الجدول التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3-2)

مقياس ليكرت الخماسي

مدى التأثير	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

6:3 صدق أداة القياس وثباتها:

الصدق

أ- لقد تم اختبار صدق أداة القياس (الاستبانة) من خلال عرضها على بعض الأساتذة المختصين في الجامعات الأردنية والكويتية .

ب- لقد تم اختيار عينة اختباريه من مكاتب التدقيق العاملة أسهمت في إعادة الصياغة لبعض أسئلة أداة القياس .

الثبات: (Reliability Test)

استخدمت معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach ' s Alpha) لقياس المصداقية لدى المستجيبين عند الإجابة عن أسئلة الاستبانه وكذلك للتعرف على درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة ، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة (88.5%) وهو مؤشر إلى أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات عالية كونها تفوق النسبة المقبولة والتي هي بحدود (60%)، أما فيما يتعلق في مجال هذه الدراسة وبالنسبة لكل فريضة فقد كانت جميعها أكبر من النسبة المقبولة 60%، وكما هو موضح في الجدول رقم (9) الآتي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3-3)

معامل الثبات لأداة الدراسة

الفرضية	معامل كرونباخ ألفا
الأولى	%60.8
الثانية	%82.00
الثالثة	%74.52
معامل الثبات الكلي	%88.5

7:3 أسلوب تحليل البيانات المستخدمة:

اعتمد الباحث في تحليل البيانات على برنامج الرزمة الإحصائية الجاهز والخاص بالعلوم الاجتماعية والإنسانية (SPSS) وبالتحديد، استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التي تلائم منهجية هذه الدراسة والتي تضمنت ما يلي :

1- الوسط الحسابي : (The Arithmetic Mean)

تم استخدام الوسط الحسابي لإجابات مفردات فئة الدراسة كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل بند من البنود الواردة في استبانة الدراسة .

ويعتبر العامل هام ومؤثر إذا كان وسطه الحسابي أكثر من (3) ، أما إذا كان الوسط الحسابي أقل من (3) فيعتبر العامل غير هام وغير مؤثر.

2- الانحراف المعياري : (Standard Deviation)

تم استخدام الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي وبيانه لكل مجموعة من العوامل ، وكلما كانت قيمة الانحراف المعياري قليلة، كان ذلك أفضل، أي أن التشتت للبيانات عن وسطها الحسابي قليل والعكس صحيح .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-اختبار (ت) الإحصائي : (T – Test)

تم استخدام هذا الاختبار لقياس آراء العينة حول فرضيات الدراسة ، وتم اختيار هذا الاختبار لكونه من احد الطرق الإحصائية المناسبة والملائمة لفرضيات الدراسة رقم (1-3).

4- اختبار تحليل التباين One Way ANOVA

وتجري الاستعانة بهذا الاختبار، عند المقارنة بين المتغيرات المستقلة التي تمثل فرضيات الدراسة والمتغير التابع، ويعتمد هذا الاختبار كذلك على المتوسطات الحسابية في عملية المقارنة، بحيث تكون الأفضلية للمجموعات التي تحصل على متوسط حسابي أعلي، وقد استخدم هذا الاختبار لقياس تأثير متغيرات كل من (المؤهل العلمي – التخصص الأكاديمي – سنوات الخبرة – المركز الوظيفي)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1:4 خصائص عينة الدراسة

2:4 تحليل النتائج حسب الفرضيات

3:4 تحليل العوامل الجزئية الخاصة بالفرضيات

4:4 اختبار الفرضيات

5:4 تحليل العوامل الديموغرافية على فرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1:4 خصائص عينة الدراسة

لقد تمت دراسة خصائص عينة الدراسة باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي وذلك باستخراج التكرارات والنسب المئوية لأسئلة المعلومات الديموغرافية ومن ثم التحليل لهذه النتائج وفقا لما حصلت عليه من إجابات وفيما يلي هذه الإجابات والتي وردت في الجزء الأول من الاستبانة والتي يمكن تلخيصها في الجداول التالية :

1 – الجنس :

جدول(4-4)

توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	226	% 98.3
انثى	4	% 1.7
المجموع	230	100

يتضح من خلال الجدول السابق أن (98.3 %) من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور ، بينما شكلت نسبة الإناث فقط (1.7%) ! مما يعطي مؤشراً إلى أن مهنة التدقيق تكاد تكون حكرا على الرجال دون النساء ، نظراً لما تتطلبه مهنة التدقيق من جهد كبير وقضاء وقت طويل في أعمال التدقيق ، وربما يفسر هذا السبب ارتفاع نسبة إقدام الرجال على هذه المهنة مقابل إحجام النساء عن خوض هذا الميدان ، علماً بان المرأة دخلت العديد من ميادين العمل المهنية الصعبة ونجحت فيها .

وهذا الأمر يتطلب محاولات لإقحام المرأة هذا المجال الهام وزيادة قابليتها لتقترب من النسبة التي يتفوق فيها الرجال بشكل مطلق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 – العمـــر:

الجدول رقم (4-5)

توزيع العينة حسب العمر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
29 – 20	38	% 16.5
39 – 30	76	% 33
49 – 40	92	% 40
50 سنة فأكثر	24	% 10.4
المجموع	230	100

يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد العينة حسب العمر قد تركز في الفئة العمرية والتي تتراوح أعمارهم بين (40-49) سنة أي فئة الرجال متوسطي الأعمار بينما شكلت الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30 – 39) سنـة ما نسبته (33%) في المرتبة الثانية وحلت فئة الشباب بنسبة (16.5%) في المرتبة الثالثة وهم الذين تتراوح أعمارهم بين (20 – 29) سنة بينما جاءت الفئة العمرية فوق 50 سنة بالمرتبة الاخيره وبنسبة (10.4%) .

ويمكن النظر لهذا المتغير من خلال دمج العينة لتصبح مصنفة في فئتين تتكون الأولى ممن هم فوق سن الأربعين ويشكلون نسبة (50.4%) بينما تتكون النسبة الباقية من الذين تقل أعمارهم عن الأربعين سنة ويشكلون نسبة (49.6%) ، وهي نسبة متقاربة جدا مما يعطي مؤشراً جيداً باستمرار الإقبال على هذه المهنة من قبل الشباب ، وبشكل متواصل بين الأجيال مما يعني أن هذه المهنة سوف تحافظ على نفس الزخم بين مختلف الفئات العمرية بحيث يذهب جيل ويأتي الجيل اللاحق فيحل مكانه .

3 – المؤهل العلمي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4-6)

توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	214	93.7
دبلوم عالي	-	-
ماجستير	11	4.8
دكتوراه	5	2.2
المجموع	230	100

يتضح من الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي أن (93 %) من أفراد عينة الدراسة هم من الحاصلين على درجة البكالوريوس ، وخلت عينة الدراسة من حملة الدبلوم العالي ، في حين بلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير (4.8 %) من أفراد العينة، بينما بلغت نسبة حملة الدكتوراه (2.2 %) وهذا يدل على أن العاملين في مجال التدقيق لديهم التأهيل العلمي المناسب في المحاسبة للقيام بأعمال التدقيق حيث أبرزت العينة أن حملة الشهادة الجامعية الأولى لهم نصيب الأسد بالمقارنة مع أصحاب الدرجات العلمية العليا الذين حصلوا على نسبة (7%) والتي تعتبر نسبة مقبولة إذا ما قورنت بمثيلاتها من المهن التي تتطلب مؤهلات ودرجات علمية عليا للقيام بها .

4 – الصفة الوظيفية :

جدول (4-7)

توزيع العينة حسب الصفة الوظيفية

الصفة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية
مالك	34	% 14.8
شريك	30	% 13
مدير	28	% 12.2
مدقق	138	% 60
المجموع	230	100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (14,8%) من أفراد العينة هم من المالكين ونسبة (13%) هم من الشركاء في مكاتب التدقيق بينما نرى انخفاض نسبة المدراء والتي بلغت (12,2%) في حين أن النسبة الكبرى انحصرت في المدققين (60%) وبنظرة فاحصة للأرقام نرى أن هذا المتغير حمل لنا مؤشراً هاماً يتمثل في أن أفراد العينة لديهم اتجاه قوي نحو الاستثمار والتملك لمكاتب التدقيق أما بصفة فردية او كشركاء حيث بلغت نسبتهم مجتمعة (27.8%) وهذا دليل على الوعي الكبير والإدراك من جانبهم لأهمية التدقيق كمهنة تحقق الكسب المادي من جانب، إضافة للجانب المعنوي المتمثل بإبراز أصحاب هذه المكاتب كمتخصصين ومحترفين في هذا المجال الذي يعملون به بأنفسهم مما يقلل من الاعتماد على هئية مديرين تدير استثمارات هولاء الملاك وهذا يفسر لنا انخفاض نسبة المديرين وارتفاع نسبة المدققين العاملين ممن لا يحملون صفة مدير.

5 – عدد سنوات الخبرة :

الجدول رقم (4-8)

توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5	31	% 13.5
10 – 5	72	% 31.3
15 – 11	98	% 42.6
أكثر من 15 سنة	29	% 12.6
المجموع	230	100

يتضح من الجدول السابق أن (13.5%) من أفراد العينة تقل خبرتهم عن (5 سنوات) وان (31.3%) من أفراد العينة تتراوح خبرتهم بين (5 – 10) سنوات بينما النسبة (42.6%) من أفراد العينة انحصرت في الذين تتراوح خبرتهم بين (11 – 15) سنة أما الذين زادت خبرتهم على 15 سنة فشكلوا ما نسبته (12.6%) من أفراد العينة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبنظرة فاحصة لهذه الخاصية المهمة والتي تنعكس أثارها على مستوى الأداء للعاملين في هذا المجال نرى أن النتائج تركزت في امتلاك سنوات خبرة كافية (5-15) للعاملين والتي شكلت مجتمعة نسبة (73.9%) مما يمنح هؤلاء العاملين زخماً ودفعة قوية في اتجاه المهنية العالية والاحتراف كما أظهر لنا هذا المتغير تقاربا كبيرا بين المبتدئين وذوي الخبرات القليلة وأولئك أصحاب الخبرات العالية في مجال التدقيق .

6- عدد العاملين بالمكتب :

الجدول رقم (4-9)

توزيع العينة حسب عدد العاملين بالمكتب

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 10	42	% 18.3
10 – واقل من 20	117	% 50.9
20 فأكثر	71	% 30.9
المجموع	230	100

يتضح من الجدول السابق أن (18.3%) من أفراد العينة يعملون في مكاتب يقل عدد العاملين فيها عن (10 موظفين) ونسبة (50.9%) من أفراد العينة يعملون في مكاتب يتراوح عدد العاملين فيها بين (10- واقل من 20) ونسبة (30.9%) من أفراد العينة يعملون في مكاتب يتراوح عدد العاملين فيها ما بين (20 موظف فأكثر) ويتبين لنا من هذا التوزيع أن مكاتب التدقيق يلزمها على الأرجح عدد من الموظفين يزيد على العشرة موظفين للقيام بالإعمال المنوطة بهم وبذلك فان هذه المكاتب تمتلك جهازاً من الإداريين وموظفي التدقيق القادرين على منح هذه المهنة القدرة على الاستمرار والمضي نحو الاستمرار لتبقى وتحافظ على مكانتها وسمعتها المهنية التي اكتسبتها وتستحقها .

2:4 تحليل النتائج حسب الفرضيات

سيتم تحليل النتائج ومناقشتها على ضوء فرضيات الدراسة اذ تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الدراسة في الجداول التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- المخاطر المتعلقة بطبيعة نشاط العميل:

وهي عبارة عن تدهور وضع العميل الاقتصادي في المدى القريب أو البعيد والتي قد تؤثر على استمرارية أعماله .

ويبين الجدول رقم (10) تحليل عينة الدراسة للعوامل المرتبطة بنشاط العميل والتي من خلالها يتم قياس مخاطر العميل والتي تمثلها الفرضية الأولى :

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بالعميل و قرار قبول العملاء.

الجدول رقم (4-10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات المرتبطة بنشاطات العميل

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	متوسط أداة القياس	الانحراف المعياري
8	صغر حجم الشركات يقلل من مخاطر التعاقد	4.34	3	1.15
10	دور الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر التعاقد	4.20	3	1.24
5	درجة تعقيد أعمال العميل أثرها على التعاقد	4.19	3	1.27
6	وضوح أعمال العميل يقلل من المخاطر	4.18	3	1.21
9	جودة الرقابة الداخلية تقلل من مخاطر التعاقد	4.13	3	1.10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7	كبر رأســـمال الشرـكة يزيد مخاطر التعاقد	4.05	3	1.12
3	تعثر الشرـكة ماليا يزيد من مخاطر التعاقد	3.72	3	1.43
1	ارتفـاع نزاهة الإدارة يؤدي إلى تقليل مخاطر التعاقد	3.72	3	1.52
2	لـنـزاهـة الإدارة دور كبير في إتمـام عملية التعاقد	3.67	3	1.48
4	قوة المركز المـالي للشرـكة يقلل من مخاطر التعاقد	3.54	3	1.55

يتضح من الجدول رقم (10) أن متوسطات إجابات عينة الدراسة كانت جميعها إيجابية وتراوحت ما بين (3.54-4.34) لجميع الفقرات المتعلقة بالعوامل المرتبطة بنشاط العميل وكانت جميع المتوسطات اكبر من متوسط أداة القياس.

وكانت الفقرة رقم (8) والتي تنص على "الشركات ذات الحجم الصغير تقل بها مخاطر التعاقد" هي التي حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.34) وانحراف معياري (1.15) الأمر الذي يشير إلى أن المدققين الخارجين يأخذون عامل حجم الشركة بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار قبول التعاقد.

بينما كانت الفقرة رقم (4) والتي تنص على "قوة المركز المالي للشركة يقلل من مخاطر التعاقد" هي التي حققت أدنى متوسط حسابي (3,54) وبانحراف معياري (1,55) الأمر الذي يشير إلى إن المدققين الخارجيين يأخذون عامل قوة المركز المالي للعميل أيضا بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار قبول التعاقد.

مما سبق نستنتج ان صغر حجم الشركة وتميز أعمالها ونشاطاتها بالوضوح والبساطة والابتعاد عن التعقيد، فإن فرصة قبول التعاقد معها أفضل من تلك الشركات المتعثرة ماليا ، كما أن قوة المركز المالي وعظم رأسمال الشركة لا تعتبر مؤشرات ذات أهمية ولا تعتبر كافية للحكم على مدى قبول هذه الشركات كعملاء او الاستمرار في التعامل معها وبالأخص في حالة ظهور بوادر لتدهور الوضع المالي لهذه الشركات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المخاطر المتعلقة بعملية التدقيق:

وهي المخاطر المتعلقة بقيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب، عندما تكون البيانات خاطئة بشكل جوهري كمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.

ويبين الجدول رقم (11) تحليل عينة الدراسة للعوامل المرتبطة بعملية التدقيق وهي التي من خلالها يتم قياس مخاطر عملية التدقيق والتي تمثلها الفرضية الثانية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بأعمال التدقيق و قرار قبول العملاء.

الجدول رقم (4-11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات المرتبطة بعملية التدقيق

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	متوسط أداة القياس	الانحراف المعياري
13	تلعب العلاقات الشخصية دورا هاما في تقليل مخاطر التعاقد	4.51	3	0.97
14	العلاقات الشخصية تزيد من مخاطر التعاقد	4.49	3	1.04
17	الخلاف على أتعاب التدقيق يزيد من مخاطر التعاقد	4.34	3	1.17
11	تأخر توقيت التعاقد يزيد من مخاطر التعاقد	4.33	3	1.13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12	التعاقد المبكر يزيد من مخاطر التعاقد	4.33	3	1.08
16	إعداد القوائم المالية في وقت مبكر يقلل من مخاطر التعاقد	4.26	3	1.18
15	تركز إعداد القوائم المالية في نهاية السنة يزيد المخاطر	4.17	3	1.18
19	التزام المدقق حول نطاق إجراءات التدقيق يزيد المخاطر	3.85	3	1.29
20	الخلاف حول نطاق إجراءات التدقيق يزيد المخاطر	3.77	3	1.31
18	سداد أتعاب التدقيق في الوقت المناسب يقلل من المخاطر	3.08	3	1.85

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن متوسطات إجابات عينة الدراسة كانت جميعها إيجابية وتراوحت ما بين (3.08-4.51) لجميع الفقرات المتعلقة بالعوامل المرتبطة بعملية التدقيق وكانت جميع المتوسطات اكبر من متوسط أداة القياس(3).

وكانت الفقرة رقم (13) والتي تنص على أنه "تلعب العلاقات الشخصية دورا هاما في تقليل مخاطر التعاقد" هي التي حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.52) وانحراف معياري (0.96) الأمر الذي يشير إلى أن المدققين الخارجين يأخذون عامل العلاقات الشخصية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار قبول التعاقد.

بينما كانت الفقرة رقم (18) والتي تنص على "سداد أتعاب التدقيق في الوقت المناسب يقلل من مخاطر التعاقد" هي التي حققت أدنى متوسط حسابي (3,08) وبانحراف معياري (1.85) .

نستنتج مما سبق أن العلاقات الشخصية تلعب دورا بارزا في تحديد مدى الموافقة على قبول التعاقد مع العملاء من جانب مكاتب التدقيق ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كونها تزيد من حرص هذه المكاتب على زيادة الاهتمام بالعملاء الذين تربطها بهم علاقات قوية ومتينة لانهم حريصون على تصحيح المسارات الخاطئة وهذا ما يفسر الالتزام من جانب المدققين بالإجراءات التي تتعلق بطبيعة عملهم ، وبالتالي فان تقاضي الأتعاب لن يكون موضع جدال وخلاف طالما أنها محكومة بنطاق العلاقات الشخصية .

3- المخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق:

وهي عبارة عن المخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق والمترتبة على رفع دعاوي لمقاضاة مكتب التدقيق وذلك بسبب فشل التدقيق بالإضافة إلى ذلك التكاليف الأخرى الناجمة عن فشل التدقيق سواء تم رفع دعوى أو لم يتم كعدم تحصيل أتعاب التدقيق والتأثير سلبا على السمعة المهنية لمكتب التدقيق.

ويبين الجدول رقم (12) تحليل عينة الدراســـة للعوامل المرتبطة بمكتب التدقيق وهي التي من خلالها يتم قياس مخاطر مكتب التدقيق والتي تمثلها الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بأعمال مكتب التدقيق و قرار قبول العملاء.

الجدول رقم (4-12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات المرتبطة بمكتب التدقيق

رقـــم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	متوسط أداة القياس	الانحراف المعياري
22	اخـذ التـأهيـل العلمي والمهني بالاعتبار عند التعاقد	4.34	3	1.17
27	الرغبـة في التعـاقـد مع مكـاتـب تقـدم خدمات بخلاف مهنة التدقيق	4.34	3	1.17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21	يلعب التأهيل المهني والعلمي دورا مهما في تقليل المخاطر	4.26	3	1.18
26	يحد حجم مكتب التدقيق من مخاطر التعاقد	4.26	3	1.18
24	التخصص في قطاع عمل العميل يقلل المخاطر	3.85	3	1.29
25	كبر حجم مكتب التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد	3.77	3	1.31
23	رغبة العميل بالتعاقد مع مكتب متخصص في نشاطه	3.08	3	1.85
28	تقديم مكتب التدقيق خدمات بخلاف خدمة التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد	3.08	3	1.85

يتضح من الجدول رقم (12) أن متوسطات إجابات عينة الدراسة كانت جميعها إيجابية وتراوحت ما بين (3.08-4.34) لجميع الفقرات المتعلقة بالعوامل المرتبطة بعملية التدقيق وكانت جميع المتوسطات اكبر من متوسط أداة القياس.

وكانت الفقرتان رقم (22) و(27)، والتي تنص الفقرة الأولى منهما رقم (22) "يأخذ التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق دورا مهما في تقليل مخاطر التعاقد" والفقرة الثانية منهما رقم (27) "يرغب العميل بالتعاقد مع مكاتب تقدم خدمات بخلاف خدمة التدقيق"، هما اللتان حصلتا على أعلى متوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (1.17) الأمر الذي يشير إلى أن المدققين الخارجيين يأخذون عاملي التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق وتقديم الخدمات بخلاف خدمة التدقيق بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار قبول التعاقد.

بينما كانت الفقرتان رقم (23) و(28) والتي تنص الفقرة الأولى منهما رقم (23) "يرغب العميل بالتعاقد مع مكتب متخصص في نشاطه" والفقرة الثانية منهما رقم (28)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"يرغب العميل بالتعاقد مع مكاتب تقدم خدمات بخلاف خدمة التدقيق" هي التي حققت أدنى متوسط حسابي (3.08) وبانحراف معياري (1.85) الأمر الذي يشير إلى أن المدققين الخارجيين يأخذون عاملي تخصص مكتب التدقيق في قطاع معين و تقديم الخدمات بخلاف خدمة التدقيق بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار قبول التعاقد.

مما سبق نستنتج أن التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكاتب التدقيق يلعب دورا كبيرا في تقليل المخاطر، حيث ان العملاء يفضلون التعامل مع المكاتب المتخصصة في نشاط محدد ومتخصص في التدقيق ويناسب طبيعة عملهم لان تعدد أعمال المكتب وتشتت الجهد سوف يزيد المخاطرة .

3:4 تحليل العوامل الجزئية الخاصة بكل فرضية:

سيتم التحليل الجزئي الخاص بالعوامل التي تقيس كل فرضية ومدى ارتباطها بالعوامل الخاصة بها وذلك من خلال الجدول التالي:

***1*- تحليل العوامل الجزئية الخاصة بالفرضية الأولى:**

سيتم تحليل العوامل من *1* إلى *5* الخاصة بالفرضية الأولى كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول (4-13)

العوامل الجزئية الخاصة بالفرضية الأولى

الفرضية	العامل	الوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	القيمةالمعنوية sig-T	النتيجة
الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين	نزاهة الإدارة	3.69	8.62	**0.000	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية	العامل	الوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	القيمةالمعنوية sig-T	النتيجة
الخارجيين للعوامل المرتبطة بالعميل وقرار قبول العملاء.	قوة المركز المالي	4.18	17.18		وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بالعميل وقرار قبول العملاء
	تعقيد أعمال العميل	4.17	18.03		
	حجم الشركة	3.6304	7.567		
	الرقابة الداخلية	4.19	19.69		

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01)

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن متوسطات إجابات العوامل الجزئية للفرضية الأولى وهي مخاطر العميل كانت جميعها إيجابية أعلى من متوسط أداة القياس (3) وتراوحت ما بين (3.63-4.19) لجميع العوامل وقد تبين أن العامل رقم (5) "الرقابة الداخلية" كان اكثر العوامل موافقة من قبل عينة الدراسة بمتوسط حسابي (4.19) بينما العامل رقم (4) "حجم الشركة" هو اقل العوامل موافقة من قبل عينة الدراسة بتوسط حسابي (3.36)

2- تحليل العوامل الجزئية الخاصة بالفرضية الثانية:

سيتم تحليل العوامل من *6* إلى *10* الخاصة بالفرضية الثانية كما هو موضح بالجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (4-14)

العوامل الجزئية الخاصة بالفرضية الثانية

الفرضية	العامل	الوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	القيمةالمعنوية sig-T	النتيجة
الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بأعمال التدقيق وقرار قبول العملاء.	ملاءمة توقيت التعاقد	4.50	26.00	**0.000	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بأعمال التدقيق وقرار قبول العملاء.
	العلاقة الشخصية	3.81	10.22		
	توقيت إعداد القوائم المالية	3.71	9.97		
	أتعاب التدقيق	4.33	20.40		
	الخلاف حول نطاق وإجراءات التدقيق	4.21	16.60		

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01)

نلاحظ من الجدول رقم (14) أن متوسطات إجابات العوامل الجزئية للفرضية الأولى وهي مخاطر العميل كانت جميعها إيجابية أعلى من متوسط أداة القياس (3) وتراوحت ما بين (4.50-3.71) لجميع العوامل وقد تبين أن العامل رقم (1) "ملاءمة توقيت التعاقد" كان اكثر العوامل موافقة من قبل عينة الدراسة بمتوسط حسابي (4.19) بينما العامل رقم (3) "توقيت إعداد القوائم المالية" هو اقل العوامل موافقة من قبل عينة الدراسة بمتوسط حسابي (3.71)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تحليل العوامل الجزئية الخاصة بالفرضية الثالثة:

سيتم تحليل العوامل من 11 إلى 14 الخاصة بالفرضية الثالثة كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول (4-15)

العوامل الجزئية الخاصة بالفرضية الثالثة

الفرضية	العامل	الوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	القيمةالمعنوية sig-T	النتيجة
الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بمكتب التدقيق وقرار قبول العملاء.	التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق	4.28	20.37	**0.000	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بمكتب التدقيق وقرار قبول العملاء.
	تخصص مكتب التدقيق	4.01	15.22		
	حجم مكتب التدقيق	3.73	9.97		
	تقديم خدمات بخلاف التدقيق	3.46	5.66		

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01)

نلاحظ من الجدول رقم (15) أن متوسطات إجابات العوامل الجزئية للفرضية الأولى وهي مخاطر العميل كانت جميعها إيجابية أعلي من متوسط أداة القياس (3) وتراوحت ما بين (4.30-3.46) لجميع العوامل وقد تبين أن العامل رقم (1) "التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق" كان اكثر العوامل موافقة من قبل عينة الدراسة بمتوسط حسابي (4.30) بينما العامل رقم (4) "تقديم خدمات بخلاف التدقيق" هو اقل العوامل موافقة من قبل عينة الدراسة بمتوسط حسابي (3.46).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4:4 اختبار الفرضيات:

وسوف يقوم الباحث هنا باختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بالعميل وقرار قبول العملاء.

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بالعميل وقرار قبول العملاء.

فقد تم استخدام One Sample t-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول (16) أن قيمة (t المحسوبة = 23,88) أكبر من قيمتها الجدولية وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho وتقبل الفرضية البديلة Ha وهذا يعني : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بالعميل وقرار قبول العملاء.

جدول(4-16)

نتائج اختبار (الفرضية الاولى)

المتوسط الحسابي	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	SIG-T	نتيجة الفرضية العدمية
3.97	23.88	1.96	0.000**	رفض

** عند دلالة إحصائية أقل من 0.01

الفرضية الثانية:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بأعمال التدقيق وقرار قبول العملاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ha: توجـد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بأعمال التدقيق وقرار قبول العملاء.

فقد تم اسـتخدام One Sample t-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسـوبة = 22.03) أكبر من قيمتها الجدولية وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضـية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسـوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضـية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho وتقبل الفرضية البديلة Ha وهذا يعني : توجـــد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بأعمال التدقيق وقرار قبول العملاء.

جدول (4-17)

نتائج اختبار (الفرضية الثانية)

المتوسط الحسابي	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	SIG-T	نتيجة الفرضية العدمية
4.11	22.03	1.96	0.000**	رفض

** عند دلالة إحصائية أقل من 0.01

الفرضية الثالثة:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بمكتب التدقيق وقرار قبول العملاء.

Ha: توجـد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بمكتب التدقيق وقرار قبول العملاء.

فقد تم استخدام One Sample t-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسـوبة = 15.65) أكبر من قيمتها الجدولية وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضـية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا كانت القيمة المحسـوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho وتقبل الفرضية البديلة Ha وهذا يعني :

توجـــد علاقة ذات دلالة إحصـائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بمكتب التدقيق وقرار قبول العملاء.

جدول (4-18)

نتائج اختبار (الفرضية الثالثة)

المتوسط الحسابي	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	SIG-T	نتيجة الفرضية العدمية
3.87	15.65	1.96	0.000**	رفض

** عند دلالة إحصائية أقل من 0.01

5:4 تحليل العوامل الديموغرافية على فرضيات الدراسة:

ولأغراض الدراسة فقد تم استخدام اختبار ANOVA لاختبار مدى وجود فروقات في أراء العينة حول كل فرضية من فرضيات الدراسة تبعاً للعوامل الديموغرافية وهي:

(المؤهل العلمي، والصفة الوظيفية، وعدد سنوات الخبرة، وعدد العاملين بالمكتب)

وقد تم التوصيل للنتائج التالية :

بالنسبة للفرضية الأولى:

جدول (3-19)

نتائج اختبار الفرضيات حسب العوامل الديمغرافية

الفرضية	قيمة (F) المحسوبة	قيمة الجدولية (F)	SIG - F	النتيجة
الفرضية الأولى				
المؤهل العلمي	1.11	3.00	0.33	لا توجد فروقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصفة الوظيفية	2.34	2.60	0.07	لا توجد فروقات
سنوات الخبرة	1.45	2.60	0.23	لا توجد فروقات
عدد العاملين	2.90	3.00	0.06	لا توجد فروقات
الفرضية الثانية				
المؤهل العلمي	0.57	3.00	0.56	لا توجد فروقات
الصفة الوظيفية	2.09	2.60	0.10	لا توجد فروقات
سنوات الخبرة	2.98	2.60	0.03	توجد فروقات
عدد العاملين	3.38	3.00	0.04	توجد فروقات
الفرضية الثالثة				
المؤهل العلمي	0.30	3.00	0.74	لا توجد فروقات
الصفة الوظيفية	1.79	2.60	0.10	لا توجد فروقات
سنوات الخبرة	2.32	2.60	0.08	لا توجد فروقات
عدد العاملين	2.09	3.00	0.13	لا توجد فروقات

الفرضية الاولى :

1- يشير الجدول السابق إلى أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإن ذلك يعني أنه : (لا توجد فروقات في أراء العينة تبعاً للمؤهل العلمي).

2- يشير الجدول السابق إلى أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإن ذلك يعني أنه : (لا توجد فروقات في أراء العينة تبعاً للصفة الوظيفية).

3- يشير الجدول السابق إلى أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإن ذلك يعني أنه : (لا توجد فروقات في أراء العينة تبعاً لسنوات الخبرة الوظيفية).

4- يشير الجدول السابق إلى أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإن ذلك يعني أنه : (لا توجد فروقات في أراء العينة تبعاً لعدد العاملين بمكتب التدقيق).

الفرضية الثانية:

1- يشير الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإن ذلك يعني أنه : (لا توجد فروقات في أراء العينة حول كل الفرضية الثانية تبعاً للمؤهل العلمي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- يشير الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإن ذلك يعني أنه : (لا توجد فروقات في أراء العينة حول الفرضية الثانية تبعاً للصفة الوظيفية).

3- يشير الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإن ذلك يعني أنه : (توجد فروقات في أراء العينة حول الفرضية الثانية تبعاً للخبرة الوظيفية).

وباستخدام اختبار (شافيه) لاختبار المقارنات البعدية بالنسبة لهذه الفرضية تبين ان الفروقات في الآراء تميل إلى فئة الخبرة من (15 سنة فأكثر) كون متوسط حسابها (4,37) هو الاعلى بين باقي الفئات.

4- يشير الجدول السابق إلى أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإن ذلك يعني أنه : (توجد فروقات في أراء العينة حول الفرضية الثانية تبعاً لعدد العاملين بمكتب التدقيق).

وباستخدام اختبار (شافيه) لاختبار المقارنات البعدية بالنسبة لهذه الفرضية، فقد تبين أن الفروقات في الآراء تميل لصالح الفئة التي يعملون في مكاتب يزيد عدد العاملين فيها على (20 موظف) كون متوسط الحسابي هو الأعلى بين باقي الفئات.

الفرضية الثالثة :

1- يشير الجدول السابق إلى أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإن ذلك يعني أنه : (لا توجد فروقات في أراء العينة حول الفرضية الثالثة تبعاً للمؤهل العلمي) .

2- يشير الجدول السابق إلى أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإن ذلك يعني أنه : (لا توجد فروقات في أراء العينة حول الفرضية الثالثة تبعاً للصفة الوظيفية) .

3- يشير الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإن ذلك يعني أنه : (لا توجد فروقات في أراء العينة حول الفرضية الثالثة تبعاً الخبرة الوظيفية) .

4-يشير الجدول السابق إلى أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإن ذلك يعني أنه : (لا توجد فروقات في أراء العينة حول الفرضية الثالثة تبعاً للصفة الوظيفية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1:5 النتائج

2:5 التوصيات

3:5 المراجع

4:5 الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1:5 النتائج

من خلال الدراسة الميدانية واستعراض نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات فقد توصل الباحث الى عدد من النتائج يمكن تلخيصها بما يلي :

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بالعميل و قرار قبول العميل .

حيث أشارت نتيجة اختبار t إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) وبما أن قيمة t المحسوبة لهذا الاختبار قد بلغت (23.88) بينما كانت t الجدولية بلغت (1.96) أي أن قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية، فإنه تم قبول هذه الفرضية ، حيث كانت اتجاهات مجتمع الدراسة إيجابية نحو هذه العوامل ، فمن أجل قبول التعاقد مع العميل لابد من التعرف على نشاطاته ووضعه الاقتصادي وما لذلك من اثر على قرار التعاقد والاستمرار بقبول التعامل معه ، كما أن الشركة صغيرة الحجم والتي تمتاز أعمالها بالبساطة والبعد عن التعقيد فان المخاطرة بالتعامل معها من قبل مكاتب التدقيق ستكون قليلة ، وكانت العوامل المرتبطة بهذه الفرضية مرتبة حسب قوة تأثيرها (حجم الشركة، الرقابة الداخلية ، تعقيد أعمال العميل ، نزاهة الإدارة ، قوة المركز المالي)

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بعملية التدقيق و قرار قبول العميل .

حيث تشير نتيجة الاختبار الى وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) فبلغت قيمة t المحسوبة (22.03) بينما كانت t الجدولية (1.96) وبما أن قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية فانه تم قبول هذه الفرضية ،حيث كانت اتجاهات مجتمع الدراسة إيجابية نحو العوامل المرتبطة بعملية التدقيق، لان العلاقات الشخصية التي تربط العاملين في مكاتب التدقيق مع العملاء، سوف تزيد من حرصهم على هولاء العملاء وبالتالي تقليل مخاطر قبول التعاقد معهم ، وكانت العوامل المرتبطة بهذه الفرضية مرتبة حسب قوة تأثيرها (العلاقات الشخصية ، ملاءمة توقيت التعاقد، أتعاب التدقيق ، توقيت إعداد القوائم المالية، الخلاف حول نطاق وإجراءات التدقيق)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 - توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بمكتب التدقيق و قرار قبول العميل .

أظهرت نتيجة اختبار t وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) وبما أن قيمة t المحسـوبة لهذا الاختبار قد بلغت (15.65) بينما كانت t الجدولية (1.96) وحيث أن قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية فانه تم قبول هذه الفرضية حيث كانت اتجاهات مجتمع الدراسة إيجابية، نحو العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق ، لان التخصص سوف يؤدي إلى زيادة مهارة العاملين في مكاتب التدقيق وتركيز نطاق العمل والتأهيل المهني والعلمي جميعها عوامل تسـهم في تقلل المخاطر ، اما بالنسـبة للعوامل المرتبطة بهذه الفرضـية فكانت مرتبة حسـب قوة تأثيرها (التأهيل العلمي والمهني للعاملين ، تخصـص مكتب التدقيق، حجم مكتب التدقيق، تقديم خدمات بخلاف التدقيق)

4- الاســتنتاجات المتعلقـة بتـأثير العوامل الديموغرافية على المخاطر المتعلقة بفرضــيات الدراســة الثلاث كانت كما يلي :

ا- المخاطر المتعلقة بنشاط العميل

- بالنسـبة للمؤهل العلمي فقد بلغت F المحسـوبة (1.11) بينما كانت F الجدولية (3.00) وحيث أن F المحسـوبة اقل من F الجدولية وعليه نستنتج انه: (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي والمخاطر المتعلقة بنشاط العميل)

- بالنسـبة للصـفة الوظيفية فقد بلغت F المحسـوبة (2.34) بينما كانت F الجدولية (2.6) وحيث أن F المحسوبة اقل من F الجدولية وعلية نستنتج انه : (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الصفة الوظيفية والمخاطر المتعلقة بنشاط العميل).

- بالنسـبة للخبرة الوظيفية فقد بلغت F المحسـوبة (1.45) بينما كانت F الجدولية (2.6) وحيث ان F المحسوبة اقل من F الجدولية وعلية نستنتج انه : (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الخبرة الوظيفية والمخاطر المتعلقة بنشاط العميل).

- بالنســبة لعدد العاملين فقد بلغت F المحســوبة (2.90) بينما كانت F الجدولية (3.00) وحيث أن F المحسـوبة اقل من F الجدولية وعلية نسـتنتج انه : (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصـائية بين عدد العاملين والمخاطر المتعلقة بنشاط العميل)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- المخاطر المتعلقة بعملية التدقيق .

- بالنسبة للمؤهل العلمي فقد بلغت F المحسوبة (0.57) بينما كانت F الجدولية (3.00) وحيث ان F المحسوبة اقل من F الجدولية فأننا نستنتج انه : (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي والمخاطر المتعلقة بعملية التدقيق)

- بالنسبة للصفة الوظيفية فقد بلغت F المحسوبة(2.09) بينما كانت F الجدولية (2.6) وحيث ان F المحسوبة اقل من F الجدولية فأننا نستنتج انه : (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الصفة الوظيفية والمخاطر المتعلقة بعملية التدقيق)

- بالنسبة للخبرة الوظيفية فقد بلغت F المحسوبة (2.98) بينما كانت F الجدولية (2.6) وحيث أن F المحسوبة اكبر من F الجدولية، فإننا نستنتج انه: (توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الخبرة الوظيفية والمخاطر المتعلقة بعملية التدقيق).

- بالنسبة لعدد العاملين فقد بلغت F المحسوبة (3.38)، بينما كانت F الجدولية (3.00) وحيث أن F المحسوبة اكبر من F الجدولية، فإننا نستنتج انه : (توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين عدد العاملين والمخاطر المتعلقة بعملية التدقيق).

ج - المخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق .

- بالنسبة للمؤهل العلمي فقد بلغت F المحسوبة (0.30) بينما كانت F الجدولية (3.00) وحيث أن F المحسوبة اقل من F الجدولية فإننا نستنتج انه : (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي والمخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق) .

- بالنسبة للصفة الوظيفية فقد بلغت F المحسوبة (1.179) بينما كانت F الجدولية (2.6) وحيث أن F المحسوبة اقل من F الجدولية فأننا نستنتج انه : (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الصفة الوظيفية والمخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق) .

- بالنسبة للخبرة الوظيفية فقد بلغت F المحسوبة (2.32) بينما كانت F الجدولية (2.6) وحيث ان F المحسوبة اقل من F الجدولية فإننا نستنتج انه : (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الخبرة الوظيفية والمخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بالنسبة لعدد العاملين فقد بلغت F المحسوبة (2.09) بينما كانت F الجدولية (3.00) وحيث آن F المحسوبة اقل من F الجدولية فأننا نستنتج انه : (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين عدد العاملين والمخاطر المتعلقة بمكتب التدقيق)

5- الاستنتاجات المتعلقة بترتيب الفرضيات على المستوى الكلي حسب درجة أهميتها وتأثيرها على قرار قبول التعاقد.

أظهرت إجابات مجتمع الدراسة أن العوامل المرتبطة بعملية التدقيق والتي تمثلها الفرضية الثانية قد جاءت أولا بمتوسط إجابات بلغ (4.11) مما يشير إلى أهمية العلاقات الشخصية وتوقيت واعداد القوائم والأتعاب وإجراءات التدقيق في قرار قبول التعاقد ، بينما تأتي العوامل المرتبطة بالعميل والمعبر عنها بالفرضية الأولى حيث أن حجم الشركة والرقابة الداخلية وتعقيد أعمال العميل ونزاهة الإدارة وغيرها قد جاءت في المرتبة الثانية وبمتوسط بلغ (3.97) ، في حين أن الفرضية الثالثة نالت متوسط بلغ (3.87) وبالمرتبة الثالثة وهي تلك الجوانب المتعلقة بالتأهيل العلمي والمهني للعاملين والتخصص وحجم المكتب وغيرها من الأمور التي تؤثر بدرجة اقل في قرار قبول التعاقد .

الاستنتاجات:

1. إن الشركات صغيرة الحجم والتي تمتاز أعمالها بالبساطة وعدم التعقيد تكون مخاطر التعامل معها أقل من تلك الشركات كبيرة الحجم.
2. إن التخصص الدقيق يؤدي إلى زيادة مهارة العاملين في مكاتب التدقيق الأمر الذي يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء.
3. إن العلاقات الشخصية بين العاملين في مكتب التدقيق وبين العملاء تسهم في تقليل مخاطر التعاقد مع هؤلاء العملاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2:5 التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد خلصت إلى مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها بما يلي :

1. ضرورة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بتقييم مخاطر التعاقد وأن يأخذوا بعين الاعتبار العوامل المهمة الواردة في الدراسة .
2. قيام جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بندوات توعية عن مخاطر التعاقد وذلك بإيضاح العوامل المرتبطة بمخاطر التعاقد وإيجاد سبل المعالجة
3. تضمين أساليب تقييم العميل ضمن امتحان مزاولة المهنة والذي تعقده جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
4. إيجاد لجان التدقيق وتفعيل دورها لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية في اختيار مدقق الحسابات الخارجي وذلك لتجنب الشبهات حول وجود علاقات شخصية مع مدققي الحسابات الخارجية .
5. يجب ان يكون هناك وقت كافٍ لاتمام عملية التعاقد، قبل البدء في إعداد القوائم المالية للعميل حتى يقوم المدقق بتدقيق أعمال العميل منذ بداية السنة.
6. ضرورة الاتفاق على أتعاب التدقيق بين المدقق ومجلس الإدارة اعتمادا على عدد الساعات المتوقعة في أعمال التدقيق في بداية التعاقد .
7. حل الخلاف حول نطاق التدقيق وإجراءات التدقيق والاتفاق حولها قبل بداية التعاقد.
8. التطوير المستمر للتاهيل العلمي والمهني للعاملين بمكاتب التدقيق لمواكبة التطور المستمر في المعايير المحاسبية والتدقيق .
9. تنوع اختصاص مكاتب التدقيق في تدقيق كافة المجالات التدقيقية وذلك لزيادة قدرة المكاتب في تدقيق في جميع مجالات العميل .
10. الاتفاق على تقديم خدمات بخلاف التدقيق مثل خدمات الاستشارات لتصحيح المسارات الخاطئة والتي قد تظهر اثناء عملية التدقيق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. يوصي البـاحـث ضرورة الاهتمام بـايجاد برامج وخطط تســـهم في زيادة توجه المراة نحو هذه المهنة أسوة بالمهن الاخرى التي دخلتها المراة .

12. يوصي الباحث باجراء ابحاث مســـتقبلية من قبل باحثين اخرين تتناول جانب التقييم لمخاطر التعاقد لقبول العملاء والمتعلقة بنشاط العميل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع العلمية

اولا : المراجع العربـية:

1. أميرهم، جيهان (2002) ، مدخل مقترح لتقييم جودة المراجعة لترشيد الأداء المهني ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة قناة السويس : مصر. ص.ص119 -121 .
2. جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (2006)، دليل مكاتب ومراقبي الحسابات ، دولة الكويت .
3. الحميد،عبدالرحمن ابراهيم (1995) معايير اختيار مراجع الحسابات في الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مجلد 32 ،عدد 1، ص:259-296.
4. الرحيلي، عوض بن سلامة والقريقري، عبد الغني عبد الحميد(2004)، دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الحتمية لأغراض تخطيط عملية التدقيق، مجلة الإدارة العامة، الرياض ،المجلد 44 ،العدد 2. ص:65
5. الصبان، محمد سمير وهلال، عبد الله (2000)، الأسس العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، الدار الجامعية : مصر.
6. طلبة، على (2002) ، قياس تأثير العروض التنافسية في مجال التدقيق على قرارات العملاء والمدققين، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة فرع بني سويف، السنة الثانية عشر، العدد الثاني. ص . ص 57-62:
7. عبابنة، أكرم احمد (2003) ، تقييم مدققي الحسابات في الأردن لمخاطر التكليف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك : الأردن.
8. العمودي، احمد عبد الله (2001) ، دور المدقق الخارجي في تقييم القدرة على الاســتمرارية في الشركات المساهمة اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت : المفرق ،الأردن.
9. القرم، ناصر محمد (1994)، تقييم آثار مخاطر التدقيق على مدققي الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية : عمان ،الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. لطفي ، امين السيد احمد (2005) ، مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة ، الدار الجامعية للنشر: مصر.
11. لطفي ،أمين السيد احمد (2004) موسوعة المعايير الدولية للمراجعة ، جمعية الاستشارات المصرية ، جامعة القاهرة : مصر.
12. المجمع العربي للمحاسبين القانونين (1998)، النظام الأساسي واللائحة الداخلية ، دليل المجمع .
13. محمد، ثناء، عطية وإبراهيم، أمال محمد (1999)، نحو إطار لتحسين جودة الأداء المهني للمراجعة والرقابة عليها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد 18 ،العدد14.ص.ص 16-21
14. مطر، محمد (2001)،_مسئوليات مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث، المؤتمر العلمي الثالث، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنية، عمان : الاردن.

مراجع اضافية

1. ابوالحسن، على احمد (1993)، الأسباب المحتملة لتغيير المراجع القانوني في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة ، الرياض.
2. جمعة ، إسماعيل إبراهيم (1989)، المخاطرة في عملية المراجعة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 26 ،العدد 1.
3. جمعة، احمد حلمي (2005) ، المدخل الى التدقيق الحديث_، دار صفاء للنشر والتوزيع، مصر.
4. الشمري، عيد حامد معيوف (1994)، معايير المراجعة الدولية ومدى امكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية ، معهد الإدارة العامة ، الرياض : المملكة العربية السعودية.
5. العايدي ، محمد عبد الرحمن(1990)، بحوث متقدمة في المحاسبة والمراجعة. مكتبة الجلاء : بور فؤاد، صفحة 118.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. عطيـة، فاتن ســـيد خميس .(1999) تقييم عملية المراجعة من وجهة نظر مســـتخدمي تقرير مراقب الحسابات ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة عين شمس :جمهورية مصر العربية
7. علي ،عبد الوهاب نصرـ (2001) ، خدمات مراقب الحســابات لســوق المال ، المتطلبات المهنية ،مشاكل الممارسة العلمية في ضوء معايير المراجعة المصرية و الدولية الأمريكية ، الدار الجامعية ، جمهورية مصر العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : المراجع الأجنبية:

1. Arens, A.A., Elder, R.J., and Beasley, M.S. (2005) **Auditing and Assurance Services, An integrated approach.** 11 Edition. Prentice-Hall.

2. Ayers, Susan, and Steven. E. Kaplan, (1998) **Potential Differences between Engagement and Risk Review Partners and Their Effect on Client Acceptance Judgments**, Accounting Horizons Vol.12, No2.pp:139-153

3. -Beaulieu, Pilip. R, (2001) **The effects of judjments of new client's integrity upon risk judjment, Audit Evidence, and fees, Auditing** : A Journal of Practice & Theory, Vol.20. No.20, pp:85-99

4. Bell, T. B. J. C. Bedard, K. M. Johnstone, and E. F. Smith, (2002) **K Risk: A Computerized Decision Aid for Client Acceptance Risk Assessments**, Auditing: a Journal of practice and theory Vol.21,No.2, pp:97-113

5. Berenson, M. And Levine, D. (1992), **Basic Business statistics- concepts and applications**, New Jersey: Prentice Hall.

6. Cohen, Jeffrey. R, and Dennis. M. Hanno, (2000) **Auditors' consideration of corporate governance and management control philosophy in preplanning and planning judgments, Auditing** : A Journal of Practice and Theory, Vol.19 No.2. pp:133-164.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. Colbert, Janet, L., and Michael. S. Luehlfing, (1996) **Engagement Risk**, CPA Journal, Vol.66, Essae, 3, Mar, pp. 54-58.

8. -Deloitte, Haskins and Sells,(1978) **An Opinion Survery of the puplice Accounting Pro-Fession, Accounting review**,P:98

9. -Eichenseher, J. W. and Shields, D., **The correlates of CPA firm for puplicy- Held corporations**, Journal Of Parctice And Theory, Spring, 1983, p.p23-37.

10. Emile, W.(1998) **Choosing an Auditor and Being chosen,** Accountancy,P.P:78-79

11. Fenwick Huss, H., and Fred. A. Jacobs, (1991) **Risk containment: Exploring Auditing Decisions in the Engagement process**, Auditing a Journal of Practice& theory, Vol, 10, Essue. 2 Fall, pp. 16-32.

12. Firth, mical, & Smith. A., **Selection of auditor forms by companies in the Issue market**, Applied Economics, Feb, 1992, p.p. 247-255.

13. Gendron, Yves, (2002) **on the role of the organization in auditor's client acceptance decisions**, working paper of university Alberta, 2/2002. pp:11-21

www.manaraa.com

14. Housten, W. Richard, (1999) **the effects of fee pressure and client risk on audit seniors, time budget decisions**, Auditing: A Journal of Practice &Theory, Vol.18 No, 2. pp:70-86, pp:281-288

15. Johnston, Karla. M, (2000) Client acceptance decisions : **Simultaneous effects of client business risk, audit risk auditor business risk, and risk adaptation Auditing** : A Journal of Practice&Theory, Vol.19, and No.1. pp:5-25

16. Johnston, Karla. M, (2001**). Risk experience and client acceptance decision,** National Public Accountant, Vol.46 pp:27-33
Issue.5(http/:www.nbs.ntu.edu.sg/Research/CAAR/pd./

www.manaraa.com

الملاحق

الملحق رقم (1)

الاستبانة

السادة مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة حول

" تقييم مخاطر التعاقد لقبول العملاء من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت "

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم المحاسبة من جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

وإن الباحث إذ يشكر لكم حسن تعاونكم ويرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الإستبانة المرفقة وذلك بوضع إشارة (صح) في المكان الذي ترونه مناسبا ، علما بأن جميع المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي.

الباحث

بدر شباب الشمالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول:

البيانات الشخصية:

الجنس: ذكر ☐ انثى ☐

العمر : من 20 الى 29 ☐ من 30 الى 39 ☐ من 40 الى 49 ☐ اكثر من 50 ☐

المؤهل العلمي: ☐ لوم عالى ☐ لوريوس ☐ ستير ☐ دك

الصفة الوظيفية: ☐ ☐ ريك ☐ ر ☐ م

عدد سنوات الخبرة: ☐ ل من 5 ☐ 5 إلى 10 ☐ 10 إلى 150 ☐ م فأكثر

عدد العاملين بالمكتب: ☐ ل من 10 ☐ ن 10 الى اقل من 20 ☐ ثر من 20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الرجاء من سيادتكم وضع علامة (صح) أمام الإجابة المناسبة :

1- الأسئلة الخاصة بالعوامل المرتبطة بالفرضية الأولي:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بالعميل وقرار قبول العملاء.

		أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	كلما كانت نزاهة الادارة مرتفعة ادى ذلك الى تقليل مخاطر التعاقد					
2	تلعب نزاهة الادارة دورا كبيرا في اتمام عملية التعاقد					
3	تعثر الشركة ماليا يزيد من مخاطر التعاقد					
4	قوة المركز المالي للشركة يقلل من مخاطر التعاقد					
5	درجة تعقيد اعمال العميل تؤثر على مخاطر التعاقد					
6	وضوح اعمال العميل يقلل من مخاطر التعاقد					
7	كلما كبر راسمال الشركة ادى ذلك الى زيادة مخاطر التعاقد					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8	الشركات ذات الحجم الصغير تقل بها مخاطر التعاقد					
9	جودة الرقابة الداخلية تقلل من مخاطر التعاقد					
10	الرقابة الداخلية تلعب دور هام في مخاطر التعاقد					

2- الأسئلة الخاصة بالعوامل المرتبطة بالفرضية الثانية:

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بأعمال التدقيق وقرار قبول العملاء.

		أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافقا بشدة
1	تأخر توقيت التعاقد يزيد من مخاطر التعاقد					
2	التعاقد المبكر يقلل من مخاطر التعاقد					
3	تلعب العلاقات الشخصية دورا هاما في تقليل مخاطر التعاقد					
4	الخلافات الشخصية تزيد من مخاطر التعاقد					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5	تركز اعداد القوائم المالية في نهاية السنة يزيد من مخاطر التعاقد					
6	اعداد القائم المالية في وقت مبكر يقلل من مخاطر التعاقد					
7	الخلاف حول اتعاب عملية التدقيق يزيد من مخاطر التعاقد					
8	سداد اتعاب التدقيق في الوقت المناسب يقلل من مخاطر التعاقد					
9	التزام المدقق بنطاق اجراءات التدقيق يقلل من مخاطر التدقيق					
10	الخلاف حول نطاق اجراءات التدقيق يزيد من مخاطر التعاقد					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الأسئلة الخاصة بالعوامل المرتبطة بالفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للعوامل المرتبطة بمكتب التدقيق وقرار قبول العملاء.

		أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافقا بشدة
1	يلعب التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكتب التدقيق دورا مهما في تقليل مخاطر التعاقد					
2	يأخذ التأهيل العلمي والمهني للعاملين بعين الاعتبار عند التعاقد					
3	يرغب العميل بالتعاقد مع مكتب متخصص في نشاطه					
4	تخصص المدقق في قطاع العميل يقلل من مخاطر التعاقد					
5	كبر حجم مكتب التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد					
6	يحد حجم مكتب التدقيق من مخاطر التعاقد					
7	يرغب العميل بالتعاقد مع مكاتب تقدم خدمات بخلاف خدمة التدقيق					
8	تقديم مكتب التدقيق خدمات بخلاف خدمة التدقيق يقلل من مخاطر التعاقد					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

اسماء مكاتب التدقيق لمجتمع الدراسة:

كما هو مبين بدليل مراقبي الحسابات ومكاتب تدقيق الحسابات بدولة الكويت الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لسنة 2006/2005

البزيع وشركاة	الفهد وشركاه ديلويت وتوش
عبدالواحد امان	مكتب الدلال للتدقيق
مكتب الخليج	بدر وشركاه برايس وترهاوس كوبرز
المكتب الاهلي لتدقيق الحسابات	مكتب البسام وشركاه
المكتب الاهلي للمحاسبة	مكتب العيبان والعصيمي وشركاهم
المكتب العصري	مكتب العتيقي
الجزيرة للتدقيق	مكتب المحاسبون المتحدون
ابو غزالة للتدقيق	مكتب الوحدة
مكتب الفرج	مكتب الواحة
هورث المهنا وشركاه	بي كي أف بورسلي وشركاه
BDO برقان محاسبون عالميون	المركز القانوني للتدقيق
المرتجي للتدقيق	الفوز الدولي للتدقيق
مركز الكوت	مكتب دار التقدم للتدقيق
المكتب الفني	المجموعة الكويتية العالمية للتدقيق
مورستيفينس النصف وشركاه	المحاسب الكويتي للتدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدار الدولية	مكتب فخرا للتدقيق
عدنان الهزيم وشركاه	مركز الخليج للتدقيق
نظر وشركاه	الاول للتدقيق
مكتب الحاسبون القانونيون العرب	مركز المنار للتدقيق
الشرق الاوسط - أجي إن الدولية	كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه للتدقيق
انور القطامي وشركاه جرانت ثورنتون	على كوهري للتدقيق
على صالح تقي للتدقيق	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com